

محضر الجلسة رقم 723

التاريخ: الثلاثاء 10 ذو القعدة 1431 (19 أكتوبر 2010)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس، ثم المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمس عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد أشرف المرسلين.
بسم الله، أفتح هذه الجلسة.

حضرات السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين والمستشارات وأجوبة الحكومة عنها.

وقبل الشروع في تناول هذه الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أستسمح لأعطي الكلمة للسيد أمين المجلس ليطلعكم على ما جد من مراسلات وإعلانات، فليفضل السيد الأمين مشكوراً.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو، أمين المجلس:

شكراً للسيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

في البداية أحيط المجلس المقرر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة مع جلسة عمومية، تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 06.10 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، المحال على المجلس من مجلس النواب.

كما توصلت الرئاسة بمشروع قانون رقم 52.09 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية، المحال على المجلس من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

كما توصلت الرئاسة برسالة من السيد الوزير الأول يطلب من خلالها إعطاء الأسبقية لمناقشة مشروع قانون رقم 13.10 بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية والقانون 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، الذي ستم إحالته إلى مجلس المستشارين بعد الموافقة عليه من طرف مجلس النواب.

كما توصلت الرئاسة برسالة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس المقرر طلب السيدة وزيرة الصحة بتأجيل تقديم الأسئلة الموجهة لقطاع الصحة إلى جلسة لاحقة، نظراً لارتباط السيدة الوزيرة بالتزامات حكومية طارئة، ومراسلة ثانية يخبر السيد الوزير، ومن خلالها المجلس، طلب السيد كاتب الدولة المكلف بالتنمية المحلية بتقديم السؤال الموجه للسيد كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة مباشرة بعد الأسئلة الموجهة لقطاع الإسكان ليتمكن من الإجابة عنها دفعة واحدة بالنيابة عن السديدين الوزيرين، وزير الإسكان وكاتب الدولة المكلف بالماء.

ومراسلة من المستشار المحترم السيد أحمد الديبوني يخبر من خلالها المجلس انضمامه لفريق التحالف الاشتراكي، ومراسلة من المستشار المحترم السيد عبد الواحد الشاعر، يخبر من خلالها المجلس تقديم استقالته من فريق التجمع الدستوري الموحد، ومراسلة من المستشار المحترم السيد حيا أهل بابا، يخبر من خلالها المجلس تقديم استقالته من الفريق الاستقلالي، ومراسلة من المستشار المحترم السيد المهدي عثمان، يخبر من خلالها المجلس تقديم استقالته من الفريق الحركي.

أما بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 19 أكتوبر 2010:

عدد الأسئلة الشفهية: 33 سؤالاً؛

عدد الأسئلة الكتائية: 8 أسئلة؛

عدد الأجوبة الكتائية: 5 أجوبة.

شكراً للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد أمين المجلس.

في إطار المادة 128، أعطي الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي من أجل إحاطة المجلس بقضية طارئة، فليفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكراً للسيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يحتفل المغرب خلال هذا الأسبوع بالذكرى التاسعة لخطاب أجدير، خطاب صاحب الجلالة، الذي أعطى فيه انطلاقة مشروع تصالحي مجتمعي ضخم، يتعلق برد الاعتبار لفصيل كبير من مكون أساسي للهوية والثقافة المغربية، ألا وهي الأمازيغية.

فتأكد خطوات جبارة من خلال إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وتدریس هذه اللغة في عدد كبير من المدارس، وصل عدد التلاميذ الذين يتدرسون اليوم أكثر من 400 ألف، وكذلك الأعمال بخط "تفنيغا" في تدریس هاته اللغة، إضافة إلى عدة مكاسب متعلقة بهذا

هل تعتبر نفسها غير معنية بهذه القضية العادلة، وهي مسؤولة على قطاعات التعليم والإعلام والثقافة وغيرها من المجالات؟

نريد اليوم من الحكومة أن تبرر لنا أسباب تعثر إدماج الأمازيغية في أسلاك التعليم رغم انطلاق التجربة منذ 6 سنوات لتنتقل إلى معرفة آفاق السياسة الإعلامية الحكومية في مجال الإدماج الإعلامي للأمازيغية ومستقبل القناة الأمازيغية بنيويا ووظيفيا، والتي لا زالت محط تجاذبات تتقاذفها، وهل تعتقد الحكومة أنها أصبحت بذلك بريئة الذمة من إنصاف إعلامي، يليق بالأمازيغية لغة وثقافة وهوية وحضارة؟

نريد اليوم أيضا أن نعرف ماذا أنجزته أو برمجته الحكومة في سياستها الثقافية للنهضة بالثقافة الأمازيغية؟ أم ستكتفي كعادتها بتوظيفها الفولكلوري والسياحي في المهرجانات؟

السيد الرئيس، ولأننا مقبلون على سنة مالية جديدة، فهل سننتقل بتفاؤل استثنائي إلى أرقام مالية في بنود الميزانية العامة والبرامج القطاعية للوزارات، تؤكد فعلا أن الحكومة منخرطة في مضامين وتوجهات خطاب أجدير التاريخي الذي أسس بحكمة لمصالحة ثقافية بين المغاربة أجمعين مع هذا المكون الأصيل في هويتهم المتنوعة بمصادرها وروافدها؟

وإذ نؤكد اعتزازنا بما تحقق من مكاسب في هذا المجال، فإننا متطلعون إلى يقظة حكومية، تفند واقع اللامبالاة المسجل على تعاطيا مع هذا الملف. شكرنا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد رئيس فريق التجمع الدستوري الموحد من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السيد الرئيس، كنسحبو الإحاطة ديالنا.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس، الكلمة للسيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة في نفس الإطار.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

السيد الرئيس،
في واقع الأمر، كما اخذنا على عاتقنا في فريق الأصالة والمعاصرة ألا نتناول الكلمة هذا الأسبوع، لأنه تبين لنا بأن الإحاطات ديالنا تزج الحكومة كثيرا، الشيء الذي يدفعنا إلى الاستغراب، واش بغات هاذ الحكومة تصادر حقنا في التعبير؟ ولكن في آخر لحظة ارتأيت أن أحيطكم

الموضوع، فسنحتفل في السنة القادمة بالسنة العاشرة، وم كان بودنا، ونحن في فريق التحالف الاشتراكي، أن ينتبه كل من يهيمه الأمر وبالخصوص الحكومة والمؤسسة التشريعية إلى ضرورة إنصاف أسماء الأمازيغية، سواء التي تتعلق بالأعلام أو التي تتعلق بالإنسان، لأنها فيها جانب كبير من ترسيخ هاته الهوية وهاته الثقافة.

كم من أب وأم اختار إسما لابنه أو بنته فرفض تسجيلهم بسبب أنه إسم لا ينسجم مع ما هو مطلوب الانسجام إليه، لا لشيء إلا لأنه أصيل، أمازيغي، دون أن نعرف مدلوله، كم من منشأة تعليمية أو منشأة عمومية قديمة تحمل اسم عالم محلي له صبغة ودلالة رمزية عميقة، أزيلت وحل محله اسما قد لا يعرفه الناس، فهاته الأمور تدخل في باب تأصيل واستكمال مشروع مصالحة مجتمعية عميقة لجعل فعلا المغرب وطننا متعدد، متنوعا، قويا، ومفتخرا بهويته كاملة.

لذلك، ندعو إلى ضرورة إعادة النظر في قانون الحالة المدنية لينصف حق اختيار الاسم الأصيل الذي يختاره الأبوين، والذي سيرسخون به هويتهم وثقافتهم، ونحن قدمنا مقترحا في هذا المضمون منذ ما يزيد عن سنة، ونحن ننتظر من الحكومة أن تتعامل معه إيجابيا في أقرب وقت ممكن. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، في نفس الإطار الكلمة للفريق الحركي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، فليفضل الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.
السادة المستشارين المحترمين،
بسم الله الرحمن الرحيم.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي في إطار المادة 128 من النظام الداخلي لأحيط مجلسنا الموقر علما ومن خلاله الرأي العام بقضية طارئة، تتعلق بالوضع الاعتباري للأمازيغية في برامج الحكومة، والباعث على طرح هذا الموضوع مجددا هو البرود الذي لمسناه في تعامل الحكومة مع الذكرى التاسعة لتخليد الخطاب الملكي السامي لأجدير، وتأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والتي حلت أول أمس الأحد 17 أكتوبر هذه الذكرى التي شكلت مناسبة لتقييم 9 سنوات من مسار إنصاف اللغة والثقافة الأمازيغية في مختلف مناحي الحياة العامة، إذ مع احتفال المعهد الملكي بهذه الذكرى مركزيا، من خلال ندوة فكرية وأمسية فنية لتوزيع الجوائز السنوية للثقافة الأمازيغية، لم تحرك الحكومة ساكنا كعادتها لتنوير الرأي العام بمواقفها ومبادراتها لإيلاء الأمازيغية المكانة التي تستحقها، والتي جعل منها الخطاب التاريخي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله مسؤولة وطنية، فهل تعتقد الحكومة أنها مسؤولة المعهد المغلوب على أمره فقط؟

علما، السيد الرئيس، وأن أحيط المجلس الموقر والرأي العام الوطني بموضوع على درجة كبيرة من الخطورة.

اليوم في هذه اللحظة بالذات، ومنذ فترة، هناك المنات، والأخبار الواردة تقول بأن هناك الآلاف من المواطنين معتمسون، دخلوا في اعتصام في ضواحي مدينة العيون، رافعين شعارات، مطالب اقتصادية واجتماعية تبدو بسيطة وعادلة، لكن المعطيات التي بين أيدينا تشير إلى أن أعداء الوحدة الوطنية دخلوا على الخط ويحاولون أن يعطوا لهذا الاعتصام، أن يخرجوا هذا الاعتصام من نطاق حركة احتجاجية مطلبية لمواطنين عاديين، وهو ما يعد مؤشرا على اتساع مساحة الحرية وحرية التعبير في بلادنا وفي هذه المناطق، إلى نطاق آخر، ويريدون أن يصوروا هذا الاعتصام كما لو أن فيه بعدا انفصاليا.

ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة، بقدر ما نحبي هؤلاء المواطنين على يقظتهم وعلى تصديهم لهذا المسعى ديال أعداء الوحدة الترابية اللي باغيين يخرجوا هذا المطلب، هذا الحركة من حركة مطلبية بسيطة ويعطيو لها بعد انفصالي، بقدر ما نحبيهم على يقظتهم وعلى تصديهم لهذا المسعى، بقدر ما نقول بأن هذا الاعتصام يطرح على الحكومة، الوصية على الشأن العام، مجموعة من الأسئلة المستفزة اللي نجد صعوبة كبيرة في عدم إثارتها.

أولا، ما هذا المفهوم التقليدي والعتيق اللي كنشتغل به الحكومة فيما يتعلق بتعاطيها مع الزمن، الحكومة ما مسوقاش بالعربية، جالسة كتفرج وما عارفينش أشنو كنسنى الحكومة؟ ابغينا نظرحو سؤال، علاش هاذ المواطنين سدت في أوجههم باب الإنصات والإصغاء؟ ولماذا اضطروا إلى الاعتصام ومخرجين النساء والأطفال دياهم والشيوخ دياهم ورافعين مطالب عابرة؟

ثم هناك تساؤلات يطرحها هؤلاء المواطنون عن تلاعبات مفترضة، حصلت في تلك المنطقة في عملية توزيع البقع الأرضية، ويثير المواطنون أن هناك شكوك قوية حول وجود تلاعبات، ونحن نطالب من هذا المنبر أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها، ونحذر من مغبة البطء اللي تتعامل به مع هذا الموضوع حتى لا يأخذ حجما وبعدا نحن في غنى عنه، ومرة أخرى تحية لهؤلاء المواطنين على تصديهم لمحاولات أعداء الوحدة الوطنية لإعطاء هذا الاعتصام لبوسا غير لبوس الحركة المطالبة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس، الكلمة الآن للسيد رئيس الفريق الاستقلالي فليقتض مشكورا.

المستشار السيد محمد الانصاري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي زملائي ،

احنا بدورنا في الفريق الاستقلالي، وكذلك لكي نتمكن من ربح الوقت لتمير الأسئلة الرقابية، تنسحبو الإحاطة ديالنا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للفريق الفدرالي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا في الفريق الفدرالي للوحدة والديمقراطية، وبحكم ارتباطنا الطبيعي واليومي بمختلف مكونات الشغيلة المغربية، وبحكم انتابنا إلى الشرائح الاجتماعية التي تشكل الغالبية العظمى من الشعب المغربي، وقفنا باللموس على المعاناة التي يعيشها المواطنون خلال هذه الأيام جراء اكتوائهم بلهيب الأسعار.

ارتفاعات طالت بالأساس المواد الأساسية التي تشكل القوت اليومي للناس، وفي مقدمتها الخضروات، إنهاك حقيقي للقدر الشرائية للمأجورين بصفة خاصة والمواطنين بصفة عامة جراء الارتفاعات التي تعرفها الأسعار والغير المتحكم فيها، والتي هي في الغالب منها نتيجة مضاربات بعض الجشعين الذين يريدون الإثراء على حساب أبناء الشعب من محدودي الدخل، ويروجون لأسباب أخرى لارتفاع الأسعار، وخاصة مدونة السير التي نرى، وفي إطار المسؤولية، أنها ليست السبب الحقيقي لهذه الارتفاعات.

ارتفاع الأسعار كظهر من مظاهر تهديد الأمن الغذائي للمواطنين، يصاحبه خوفا من الإنفلاتات الأمنية التي تعرفها العديد من المدن المغربية: الدار البيضاء وفاس وأكادير، والجديدة ومراكش، إلى آخره...

هذه الإنفلاتات تترجمها الجرائم المتعددة، من السطو على المنازل، وجرائم العنف والاعتصاب والنشل وبروز عصابات متخصصة في السلب وقطع الطرق والابتزاز والاعتداء بالضرب والحرق والقتل في حق المواطنين الأبرياء، ورغم الجهود الكبيرة التي يبذلها رجال الأمن والجهات الموكل لها السهر على أمن وسلامة المواطنين وممتلكاتهم، فإن الحاجة تبقى قائمة إلى دعم جهاز الأمن بالعنصر البشري والإمكانيات والوسائل وتحسين ظروف العمل.

نعتز بالافتقار الذي اكتسبته إنجازات الأمن ببلادنا، وآخرها ما أفصح عنه السيد وزير الداخلية من ارتباط تجار المخدرات في أمريكا اللاتينية ودول الساحل والصحراء بتنظيم القاعدة، ولكننا ننبه إلى الحوادث التي

الكلمة لأحد السادة المستشارين من أجل شرح السؤال، الكلمة لأحد السادة المستشارين، الكلمة لكم السيد الرئيس في إطار شرح السؤال، ليس في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد إدريس الراضي:

إلى اسمحتو أنه بالنسبة للقضية اللي طرحتموه أنه غادي تطرح الأسئلة دفعة واحدة ومن بعد غادي يجاوب السيد الوزير، فكنتلبو، السيد الرئيس، أنه الأسئلة ديالنا أنه نلقوها ومن بعد يتم الجواب ديال السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس، هذا حق ديال البرلماني أو المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

إذا سمحتم، السيد الرئيس، فإن هذه الأسئلة عرضت علينا البارحة في المكتب، وقرر المكتب أن يدمجها نظرا لوحدة الموضوع.

إن سمحتم سنناولها دفعة واحدة تسهيلا لمأمورية الرئاسة وللسيد الوزير، ربما سيكون قد هيا جوابا موحداً لأنه أخبرناه بأنه فيها وحدة الموضوع، والفرق أظن أن بعض ممثلي الفرق كانوا متفقين، والسيد الوزير أيضاً كان متفق، إذا سمحتم فذاك، فإن لم تسمحوا فأعطيك الكلمة لشرح سؤالكم، وسنمر إلى السيد الوزير من أجل الإجابة عن سؤالكم، تفضلوا في إطار شرح السؤال.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تعيش الأسواق الوطنية منذ أسبوعين التهاباً غير مسبوق في أسعار الخضار والفواكه والمواد الأساسية الضرورية ومواد البناء إلى غير ذلك... أكتوى من جراثيم المواطن البسيط، ذوي الدخل المحدود والمغلوب على أمره، خصوصاً المواطنين قاطني العالم القروي والمناطق النائية، وإذا كان ارتفاع الأسعار له عوامله المتعددة، فإن من العوامل الأساسية والمباشرة، انعكاسات مناسبة دخول مدونة السير حيز التطبيق.

إن الهدف من سؤالنا هذا هو وضع هذه الصورة التي تعيشها أسواقنا الوطنية في إطارها الصحيح وبشكل موضوعي، فإذا كانت المؤسسة البرلمانية قد انخرطت وتنخرط في كل مشروع إصلاحي، وتواكب جميع المشاريع الإصلاحية التي تعرفها بلادنا، فعلى الحكومة تحمل مسؤولياتها من خلال وزارة التجهيز والنقل والوزارة المكلفة بالشؤون العامة والاقتصادية في تدبير ومراقبة الأسعار والضرب على أيدي المضاربين.

إن تصويت البرلمان على مدونة السير وإدخاله لكم هائل من التعديلات بمجلس المستشارين، كان يروم بالدرجة الأولى تحديث الترسانة القانونية

تقلق الساكنة، والتي ترافقها إشاعات خطيرة مثلما جرى حول سفاح مفترض بالدار البيضاء.

كل ذلك، وكأن الحكومة غير معنية بتفعيل مقتضيات القانونية التي يخولها القانون في مراقبة الأسعار والقيام بواجبها لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، وطرق كل الأبواب التي من شأنها التخفيف من حدة الانعكاسات الاجتماعية لتدهور القدرة الشرائية، وفي مقدمتها باب الحوار الاجتماعي الذي لازال موصداً، والذي نعتقد أنه باب أساسي من أجل التخفيف من حدة التوترات وإدخال الطمأنينة في النفوس وخاصة لدى الشغيلة المغربية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، آخر إحاطة للفريق الاشتراكي، فلتفضل السيدة الرئيسة من أجل إحاطة المجلس علماً.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني،

كانت إحاطة فريقتي تصب في نفس المنحى للفريق الفيدرالي، وهي تهتم مس القدرة الشرائية للمواطنين، وكما في فريقنا عبر الإحاطة نريد أن نلتمس من الحكومة أن تفعل أجهزتها الرقابية على الأسعار لكي لا تكتوي الفئات المعوزة والفئات كذلك المتوسطة من ارتفاع هاته الأسعار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن سنشرع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 16 سؤالاً، 4 منها آنية موجهة لقطاع التجهيز والنقل، و12 سؤالاً عاديًا موزعا على قطاعات: التجهيز والنقل، الخارجية والتعاون، الإسكان والتعمير، الشباب والرياضة، التشغيل، كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة.

نستهل بالأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التجهيز والنقل، والتي تتمحور حول موضوع مدونة السير، ونظرا لوحدة الموضوع التي تجمعها، نستأذن المجلس الموقر بعرضها دفعة واحدة، وبعد ذلك سنعطي الكلمة - إن سمحتم - للسيد الوزير للإجابة عنها دفعة واحدة.

السؤال الآتي الأول في الموضوع يتمحور حول تنفيذ مدونة السير، للمستشارين المحترمين السادة: عبد المجيد الهاشمي، عبد الحميد أبرشان، إدريس الراضي، الحو المربوح، لحسن نبيه.

بلادنا في مجال النقل ومحاصرة حرب الطرق وآثارها السلبية على المجتمع المغربي والاقتصاد الوطني.

ومن باب المسؤولية التاريخية، فإننا في فريق التجمع الدستوري الموحد، نبينا الحكومة إبان المناقشة، خصوصا أثناء التطرق للقسم الثاني من المدونة المتعلقة بالمركبة، وبالذات الفرع الثاني المتعلق بتجهيز المركبة والمصادقة عليها، حيث أثرتنا مشكل الحمولة وانعكاساتها المرتقبة على الأسعار.

وقد قطعت الحكومة على نفسها التهيء المناسب لتطبيق سليم وسلس لهذه المدونة، من ضمنها الحمولة التي التزمت الحكومة أن توطرها من خلال النصوص التطبيقية المنفذة لمدونة السير.

سؤالا، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تقوم بها الوزارة لضمان تنفيذ مدونة السير في أحسن الظروف ومواجهة الآثار السلبية لتطبيقها على المواطنين والاقتصاد الوطني؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الرئيس، هل تريدنا أن نستمر في طرح الأسئلة أم تريدون الجواب؟ إذن أستسمح المجلس الموقر لأعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة على هذا السؤال بمفرده وحتى تتمكن من تطرق إلى أسئلة أخرى مشابهة. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كريم غلاب، وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

أريد فقط أن أشير، السيد الرئيس، على أن كما صرحتم بذلك أخبرت بوحدة الموضوع، وهيأت جواب موحد، لكن نزولا عند رغبتكم، سأجزي جوابي بناء على السؤال الذي طرحه السيد المستشار المحترم، وسأركز على فحوى اهتمامي هو ارتفاع الأمانة موازاة مع دخول القانون ديال السير حيز التنفيذ، فأؤكد على أن هاذ المسألة يعني خلافا لما جاء في السؤال، لا يمكن الربط ما بين مدونة السير واحترام الحمولة وهاذ الارتفاعات الكبيرة التي عرفتها بعض المواد.

السيد المستشار تفضل وقال على أن السبب الرئيسي والأساسي كما جاء في السؤال هو المدونة واحترام الحمولة، وأجزم في ذلك وأؤكد على أن قننا بدراسة عميقة وعلمية، وقلنا على أن يمكن أن يكون في احترام الحمولة ارتفاع، لكن ارتفاع طفيف ومحدود وتم قياسه بطريقة علمية، حيث أنه مثلا بالنسبة لشاحنة ديال 40 طن لا يتجاوز 5,7 سنتيمات لكل كيلوغرام، وبالنسبة لشاحنة ديال 14 طن ما كيمكش يتعدى 34 سنتيم للكيلو غرام، يعني 6 حتى ل 7 ريال للكيلو، في حين أننا سجلنا مضاعفة بعض الأمانة مرتين أو 3 مرات ديال بعض المواد، وكما جاء في كذلك

الإحاطات السابقة للسيد رئيس الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، وأشكره على هذه الإحاطة، بحيث أنه أكد على أن الربط مع المدونة ما هو إلا غير حقيقي.

فأؤكد على أن الارتفاع اللي يمكن يكون، ما كيمكش لو يتعدى ما بين ريال و 6 حتى ل 7 ريال للكيلو، في حين أننا سجلنا 2 دراهم، 3 دراهم، فهذا الأمر يرجع للمضاربة على الأمانة، طريقة تسويق المواد الفلاحية، للتخزين، والناس اللي بغاو يستعملوا هاذ المناسبة ديال دخول المدونة ديال السير باش يريحوا الفلوس على ظهر المواطنين، هذه المسألة هاذي الحكومة راها كذلك واقفة بوزارة الداخلية وبوزارة الشؤون العامة، واجتمعوا وأصدروا بلاغ وأعزوا هاذ الارتفاعات إلى هذه المضاربات، وسيقومون بمراقبة الأمانة كما يتم ذلك يعني دائما في هذه الحالات.

ثم كناكد على أن المدونة ديال السير، خلافا لما يشاع ما نقصاتش من الحمولة، الحمولة كانت دائما محدودة، والناس اللي كانوا كينقلوا بأعداد إضافية إلى الحمولة المحددة، كانوا كيجرقوا القانون، الفرق هو أنه الآن، وهذا شيء إيجابي، أصبحت الناس تحترم القانون، وهذا الشيء إيجابي، وهو اللي إن شاء الله غادي نعلمو عليه باش ينقص من حوادث السير، وكناكد أننا اعتمدنا إجراء منذ سنة 2007 للرفع من الحمولة من 8 طن إلى 14 طن، والمدونة ديال السير الآن عندها واحد 10% ديال الهامش، إذن كنسمح حتى ل 15.4 طن بالنسبة لهذا الصنف ديال الشاحنات.

إذن جميع الشاحنات اللي عندها 8 طن تتمكن لها تسجل، يعني تستافد من هاذ الارتفاع ديال الحمولة اللي غادي يكون عندهو تأثير إيجابي على الأمانة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة لكم السيد الرئيس في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

غير باش نصححو، السيد الوزير، الأخ ديابي راه احنا عارفين آش تنقولو ومسؤولين على الكلام ديانا، قال مناسبة تطبيق المدونة، غير باش نصحح، السيد الوزير، لأنكم اتما كتو صرحتو لأن احنا راه متبعين أن الزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية لا ترجع بالدرجة الأولى إلى احترام الحمولة القانونية، ونسجل أن إشكالية (tonnage) كانت مطروحة منذ 2003، لكن تعاون أعوان المراقبة كان مرن، ومتلائم مع واقع قطاع النقل وتأثيره على الوضع الاجتماعي.

على أصحاب النقل يعني احترام القانون، عندنا 2 ديال إجراءات اللي أخذناها، والتي تنغتم الفرصة باش نذكرها:

أولا، وهاذ الشي كيرجع لسؤال أو لتعقيب، السيد المستشار يقول على أن الشاحنة اللي عندها 8 طن إلى عندها كذا من كوجونات تيمكن لها تنقل كذا إلى آخره.. هذا الأمر إذا قمنا بدراسة غادي نتأكدو من ذلك، هذه الدراسة قمنا بها، وأجريناها في 2007، وتأكدنا من أنه هاذ الخطيرة ديال الشاحنات يمكن لها ترتفع لواحد الحمولة محددة، ماشي ل20 ولا كذا، يمكن لها ترتفع لواحد المستوى معين اللي درسناه باش تبقى السلامة الطرقية، تكون الحمولة مرتفعة أبعد ما يمكن لكن تبقى السلامة الطرقية أي الشاحنات تكون قادرة على التوقف، الشاحنة اللي كنتقل 20 طن ما قادرش على التوقف، تيمكن تحمل هاذيك الحمولة، ولكن غادي توقف على %400 متر ولا 300 متر وغادي يقع ما يوقع، غادي يوقعوا حوادث، 30 ديال حوادث السير نتجي نتيجة على الوزن الثقيل أو النقل العمومي.

إذن خصنا نختار دائما ما بين الوسائل ديال النقل والسلامة الطرقية، إذن من هذا الباب ملي أجرينا هاذيك الدراسة تبين لنا بأن تيمكن لنا نطلعو في أقصى حد ل14 طن، أعلننا عليها، حاليا أي واحد عنده شاحنة ديال 8 طن تيمشي لمركز التسجيل تبحل الكارت كيريز ديال 8 طن، تيحصل في يومه على 14 طن، المدونة عندها واحد الهامش ديال 10% إذن في 14 في 10% كتعطي 1.4 إذن 15.4 طن، إذن اليوم تيمكن لواحد ولو عنده 8 طن بيدل الورقة الرمادية في يومه وتيحصل على 15.4 طن، وهذا الأمر راه بداو يعني منذ دخول مدونة السير للتنفيذ فاتح أكتوبر 4500 شاحنة اللي بدلت الرخصة أو اللي بدلت الورقة الرمادية، واحنا أعطينا التعليمات باش نسهلو هاذ المأمورية على الناس، كان مفروض أنهم يقوموا بذلك قبل فاتح أكتوبر، وانطلقنا في هذه العملية وصرحنا بها في 2007، ولكن ما كانش عليها إقبال لأنه ما كانش القانون تيتحترم، حتى جا الزجر عاد بداو الناس تيطالبوا بارتفاع الحمولة.

إذن الآن على أي من 8 طن يمكن رفعها إلى 14 طن وأعطينا التعليمات باش تقوموا بهاذ العملية في أسرع المناسبات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الآتي الثاني، موضوعه صعوبة تطبيق مدونة السير المتعلقة بالحمولة وتأثير ذلك على تموين السوق، للمستشارين المحترمين السادة: الحسن أوجكال، العربي خربوش، أحمد حاجي، أحمد الديوني، عبد الواحد الشاعر.

قبل أن أعطي الكلمة للمستشار المحترم، أريد بإسئامكم جميعا أن أرحب في حظيرة مجلس المستشارين بسيدات مستشارات جماعيات وجمعويات

وما نستخلصه من ذلك هو السيد الوزير عدم ملاءمة القانون مع الواقع، القانون شكل والواقع شكل، هذا ما فتح المجال لبعض الممارسات غير اللائقة، وما خلق وضع مخالف للقانون، هاذ الشي علاش احنا تهنضوا؟ على الرشوة مثلا، إذن إلى كان القانون ما متلاءمش مع الواقع راه مشكل.

السيد الوزير، اتما تتعرفوا أنه الشاحنات ملي تنجي من الخارج، تيجي الساسي و (la cabine)، ملي تيجي الساسي و (la cabine) تيزيدوه (carrosserie)، تيديروا الرويدة ديال 1000 وتيديروا الجانطة كبيرة، تيزيدوا لو في الباريير، وقضية أخرى كاين الكاميو اللي عنده 8 ديال الكوجونات وكاين الكاميو اللي عنده 10 الكوجونات، مول 8 الكوجونات، ويمكن لكم، معالي الوزير، هاد الشي تديروا دراسة وغادي تلقاوه، مول 8 الكوجونات عنده 8 طن وتبهز 20 طن بلا الطارة، مول 12 كوجون تبهز 24 طن بلا الطارة، إذن احنا خصنا شي حاجة بالنسبة للحمولة، واحنا علاش نتنذكر، متندكروش على المدونة.

ولهذا، السيد الوزير، نحن أمام اختيارين، إما تسريع وتيرة تجديد البارك ديال الكاميو، والرفع من قيمة المنحة للتخفيض، وإما إعادة النظر في الحد الأقصى للحمولة المسموح بها.

السيد الوزير، احنا يمكن لنا نقولو لك بكل صراحة، إذن إلى بغينا هاذ الكاميو كلهم يمشيو في هاذ النهج اللي هضرتو عليه، راه خصنا نشدوا هاذ الكاميو كلهم ونديومهم لشي فوربان ونشوفو كاميو آخرين، وإما غناقشو مشكل ديال الطوناج، ونديرو طوناج اللي هو معقول، مغاديش يخرج على الناس في الطرقان، والطوناج اللي غادي نيت يسمح للكاميو باش يهزوا السلعة، يمكن بواحد الثمن اللي هو مناسب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير بغيت نخبركم بأنتي أخبرت كما أخبرت بأن عندنا ثلاثة أسئلة متشابهة، فيها وحدة الموضوع، ولكن الآن طرأ طارئ، وأنا كنعرفكم بأنكم حافظين اسواركم، ما بغينا نخلقوا منها قضية أو عرقلة للجلسة العامة. السيد الوزير لكم تعقيب في الموضوع؟ تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا للسيد الرئيس.

أعتمت مناسبة التعقيب لأقول إذا كنا متفقين على أنه الأئمة لم ترتفع بسبب المدونة أو بسبب احترام الحمولة كسبب رئيسي وأساسي إذن احنا متفقين بالنسبة لهذا الأمر، بالنسبة للإجراءات اللي اتخذناها احنايا من بعد المناقشة اللي تمت على مستوى مجلس المستشارين ومستوى مجلس النواب لمواكبة يعني دخول المدونة مع نوع من الإجراءات اللي غادي تسهل

عن جمعية التنمية الاجتماعية بإقليم خنيفرة وتغسالين، مع متمنياتي لهم باسم المجلس بالتوفيق في مهامهن.

إذن الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال المتعلق بصعوبة تطبيق المدونة، الأستاذ أوجكال.

المستشار السيد الحسن أوجكال:

السادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيد الرئيس،

يعني السؤال ديالنا نفس الاتجاه اللي طرحه الإخوان، وتأسف لأنه كما بغينا هاذ السؤال يكون عندو وحدة الموضوع، لكن نحن سنلقي السؤال ديالنا إن شاء الله.

السيد الوزير، من الأهمية القصوى لمدونة السير باعتبارها تعبر عن جانب أساسي في مشروع المجتمع الحداثي المتحضر، إثارته لاهتمام كافة المواطنين، وفي مقدمتهم النخب المنتخبة، لذلك فليس من الغريب أن يطغى نقاشها واستمراره ليس فقط في مجلس البرلمان، لكن على صعيد الرأي العام بصفة عامة، للدفع بتنفيذها وحسن تطبيقها.

السيد الوزير،

إن دعمنا لمضامين مدونة السير التي نعتبرها مكسبا هاما لبلادنا وإحدى وسائل التخفيف من الفضاعات اليومية في طرقاتنا، لا يمنع من تتبعنا لتطبيقها السليم حتى تعطي هذه المدونة الهامة النتائج المرجوة منها، وقد لاحظنا بالفعل، كما لاحظتم أتم ومجمل الرأي العام الوطني أن الصعوبة برزت بخصوص التطبيق الحرفي لبعض مضامين المدونة، وهذا أمر طبيعي بالنسبة لقانون كبير ومؤطر ومرتبط بعدد من المجالات الأخرى.

والصعوبات الأساسية التي لاحظناها، والتي أصبحت تهم الرأي العام برمته، تتعلق باحترام مقادير الحمولة بالنسبة للشاحنات، حيث تبين بالملوس صعوبة تطبيق ما تنص عليه المدونة بهذا الخصوص في الوقت الراهن لوجود عدد كبير من الشاحنات يتجاوز وزنها بكثير المعايير المعمول بها في المدونة، نظرا لما عرفته من تحويل بخصوص هياكلها وعدم وجود صناعات الهياكل المرخص لهم، ويحترمون معايير مضبوطة، وأصبحنا أمام واقع أن شاحنات عديدة يصل وزنها أو يقترب وهي فارغة من القدر المسموح به فارغة ومحملة.

ونتيجة كل ذلك هو امتناع أصحاب الشاحنات أو عدد كبير منهم من القيام بعملية نقل البضائع، أو الزيادة في تعريفه النقل، لتعويض ما تم انتقاصه من الحمولة، وهو ما أثر بشكل ملموس في تموين السوق، وترتب عن ذلك زيادة كبيرة في أسعار مختلف المواد خاصة في العالم القروي، الذي انخفض فيه التموين بنسبة تصل أحيانا إلى 80% تقريبا مع مشكل النقل

المزدوج، والذي ينبغي حله في أقرب الآجال، بتسريع وتسهيل مساطر الحصول على رخصة النقل.

إننا، السيد الوزير، أمام مشكلة فعلية مرتبطة بالحياة اليومية للمواطن، ولا بد من إيجاد حل عاجل لها، وذلك بالسعي نحو التطبيق المرن والمتدرج، يوازيه برنامج لإعادة تأهيل الشاحنات بتغيير هياكلها عبر مراكز مرخص لها وبدعم من الدولة، وهو ما أتم واعون به دون شك وتعملون في اتجاهه عبر إقرار منحة تجديد أسطول الشاحنات من أجل مواكبة ما تفرضه المدونة من معايير.

لذا، نسائل معاليكم عن التدابير التي تتخذونها حتى لا يؤثر تطبيق المدونة سلبا على تموين السوق، وبالتالي على حياة المواطنين.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي في نفس الموضوع يتعلق بتطبيق مدونة السير، للمستشارين المحترمين: الأستاذ إدريس مروان، عبد الحميد السعداوي، عبد القادر أقوضاض، سعيد التدلاوي، فليتفضل أحد السادة المستشارين. الأستاذ إدريس مروان.

المستشار السيد إدريس مروان:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
زملائي،

مدونة السير هو مشروع ديالنا جميع، هو مشروع مجتمعي، من هذا المنطلق ذاك النهار أحد الوزراء قال هناك فريق أرسل 7 رسائل، هو الفريق ديالنا، أرسلنا 7 أسئلة، سؤال لوزير المالية، الداخلية، وزير العدل، إلى آخره... كل الوزراء المهمين، ولأنه كيمهم النقل داخل المدن، هاد المدونة كيمهم، كتبنا لهم.

السي غلاب كقتيلو نشوفوه، جالس معنا في اللجن، لكن هل له الوسائل اللي احنا كطلبوها كبرلمان، كمتجمع؟ احنا كنعرفو على أنه هادي عامين الشتا هلكت المغرب فيما يتعلق بالطرقات ديالو، وبالتالي أصبحت الطرقات ديالنا ككنا كنفوتو عليها، خصنا تصلح لنا، أنا واحد منهم، المناطق الجبلية مشات، المناطق السهلية مشات، الغرب ما بقا فيه والو، هذا بوحدو خصو غلاف إضافي بالقياس للأغلفة اللي مولفين كنعطيو باش نواجهو التحملات ديال السنوات الماضية.

الآن ككنا كقتيلو المدونة خصها الطرقات، خصها التشوير، خصها، خصها... احنا كطلبو من الحكومة ككل، لهذا السؤال ديالنا كان موجه لكل الوزراء الذين ييمهم الأمر، ولم يغيب عن بالنا أننا نراسل الوزير الأول فحسب، لم يغيب هذا، لكن أردنا أن نحمل كل وزير وزير مسؤوليته.

الذي يمكن أن يكون مرتبط بدخول مدونة للتنفيذ، من غير ذلك هناك إجراءات أخرى على عاتق وزارة الشؤون العامة والداخلية لحصر هذا الإشكال ومراقبة الأئمة والضرب على أيدي المضاربين الذين يستغلون هذا الظرف لأرباحهم الخاصة.

ثم بالنسبة لإجراء ثاني مرتبط دائما بالحمولة هو إجراء اللي انطلقنا فيه في 2008 بحيث أنه الإجراء السابق ديال 8 ل 14 طن انطلقنا فيه في 2007، ولكن لم يلق تعامل مع أصحاب النقل لأن كما قلت سابقا لم يكن الزجر والعقاب في المستوى الكافي، حيث أن القانون الجديد رفع من مستوى العقوبات، أصبح الإقبال على هذا الارتفاع من 8 طن إلى 14 طن، علما بأن 4500 شاحنة جات واستفادت من هذا الإجراء، إذن أهيب مرة أخرى بأصحاب الشاحنات أن يذهبوا إلى مراكز التسجيل ليرفعوا من حمولتهم حتى يعملوا في ظل القانون تحت غطاء القانون ويدافعوا على مردوديتهم وأرباحهم من جهة، ويدافعوا كذلك على القدرة الشرائية عبر التخفيض من أسعار النقل.

الإجراء الثاني المواكب مرتبط بتجديد الحظيرة، تجديد الحظيرة انطلقنا فيه كذلك وكشیر للسادة المستشارين على أن لم تنتظر دخول القانون لإجراء هذه العمليات هاذو إجراءات مواكبة استبقنا الأحداث، لكن لم تعرف ما كنا نطمح إليه من رد فعل، هاذ العملية ديال تجديد الحظيرة انطلقنا بها في 2008، وحددنا لها ميزانية ممة جدا ديال 170 مليون ديال الدرهم سنويا، وتتعطي الدولة فيها منح مباشرة لأصحاب الشاحنات باش يبدلوا بشاحنات جديدة، مثلا الشاحنة اللي عندها أكثر من 15 عام تتجدد، ويمكن المنحة اللي كتعطيها الدولة تتراوح ما بين 90 ألف درهم إلى 130 ألف درهم، إذن من 9 إلى 13 مليون للشاحنة، باش كيحط الشاحنة المهترئة وتياخذ شاحنة جديدة اللي غادي تكون عندها الحمولة أكبر، كلما ارتفعت الحمولة كلما تيخدم في ظل القانون وكلما الأئمة ديال النقل غادي تنقص، عاد الاقتصاد ديال المحروقات وديال قطع الغيار إلخ...

هذه المنحة زدنا فيها في هاذ القانون المالي ديال 2011 اللي غادي يتحال على السادة المستشارين، وزدنا عليها 25 ألف درهم، إذن غادي تصبح من 115 ألف درهم إلى 155 ألف درهم.

ثم أخيرا أشير على أنه العديد من الشاحنات تتكون شاحنات مركبة، تيكون فيها الجرار، وتيكون فيها المقطورة، إذن ملي تيكون الجرار والمقطورة تضاعف هذه المنح، المنحة كتمشي للجرار ثم منحة كتمشي للمقطورة، بحيث أنه المنحة تتوصل حتى ل 310 ألف درهم، إذن الدولة مستعدة باش تعطي حتى ل 31 مليون سنتيم باش صاحب الشاحنة يوقف ديك الشاحنة القديمة المهترئة ذات الحمولة المتوسطة، ويأخذ شاحنة جديدة عبر هذا الدعم المالي المباشر، إذا هاذو هما الإجراءات اللي اخذيناها باش نواكبو هاذ العملية يعني واخذيناها من 2007 و2008، ولكن جدنا

ففيما يتعلق بالعالم القروي، الطرقات احنا كنعرفو الإشكالية غنعضرو مع السي غلاب، ولكن داخل المدن مع من غنعضرو؟ التشوير ما كاينش في المدن ديالنا كلنا، في الجماعات المحلية ما كاينش، دايز (le feu rouge) مخج بشجرة، كاين مشاكل عندنا مطروحة في المدن، فلا بد إذن من أننا نتكلمو مع المدن ونقولو للجماعات المحلية تحركوا، راه واجب عليكم تمشيو في هاد التوجه.

الصحة، احنا كنعضرو على تمشيو أيضا بوتيرة لأن هو تسمح لنا المواطن نحافظو على حياتو، الصحة واش هي مؤهولة باش يكون عندها (les ambulances)، يكون عندها الوسائل، ويكون عندها الإعانات الضرورية باش المواطن المغربي المصاب نحافظ على حياته؟

كذلك العدل، واش الأحكام على البيرميات اللي غنديو للناس غادي تصدر بسرعة؟ واش اللجن اللي كاينة في المدونة التي تقول كل ما كان موت، لا بد أن تكون لجنة تدير البحث ديالها، على ما يجري في الطائرات، واش بدينا في هاد الشي؟ واش كاين عمل في هاد الشي؟

فإذن في فريقنا نعتقد أن المدونة يجب أن نسائل كل وزير وزير، وليس فقط السي غلاب، كيفما كانت المقدرة ديالك، وكيفما كانت العمل ديالك، احنا صوتنا معك وكتحملو مسؤولية تصويتنا، لكن يجب أن تكون الحكومة حاضرة كلها، وتعطي الأولوية، وغادي نشوفوه دابا من خلال القانون المالي اشحال عطاوك، غنشوفو هاد الشي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لك الكلمة السيد الوزير من أجل الإجابة على السؤالين معا في حدود 6 دقائق، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

إذن سأجيب على هذين السؤالين في شطرين، الشطر الأول لإتمام ما تم في السؤال الأول على الحمولة وعلى المواكبة التي أقرناها لمصاحبة شركات النقل وأصحاب نقل البضائع لدخول مدونة السير للوجود.

إذن كذكر على أن بالنسبة للشاحنات اللي عندها في الورقة الرمادية ديالها الحدود ديال 8 طن، يسمح لهم بطريقة أوتوماتيكية عبر مراكز التسجيل التابعين لوزارة التجهيز والنقل باش يرفعوا هاذ الحمولة إلى 14 طن، علما بأن هاذ 14 طن تم تحديدها بطريقة علمية كحد أقصى يجب أن يحترم وإلا سنرهن السلامة الطرقية وقدرة هذه الشاحنات على التوقف.

أشير كذلك على أن المدونة ديال السير أقرت هامش ديال 10% إذن هذه 14 طن تجعل على أنه مسموح نقل البضائع في حدود 15.4 طن، هاذ الأمر وهذه القفزة النوعية من 8 طن إلى 15,4 تعتبرها كافية لمواكبة الإشكال والارتفاع الطفيف كما قلته الذي لا يتعدى 34 سنتيم للكيلوغرام،

بطبيعة الحال الأسلوب ديالها لا بد خصو يكون يتطبع بواحد الأسلوب ديال المرونة، وديال التسامح إن اقتضى الحال، لأنه إن لم تكن هناك مخالقات تضر بالمصلحة ديال الإنسان فلا بد من السماح، هنا كذلك على حساب المخالفات، إذن هاذ المشكل ديال المدونة ما يمكنش لنا نلعبو بجوج ديال الرجلين، ما يمكنش لنا نقولو بأنه البارح واحنا كندرسو المدونة واحنا كقولو أشنو هما العواقب ديال 4200 ديال الضحايا في العام، ونحن نستشف أنه النتائج ديالها من الناحية الاجتماعية ومن ناحية الإمكانيات، وكقولو هناك جماعة واللي هي المفروض أنها تتفاعل مع هذه المدونة، اللي عندها واحد الضرر نوعا ما، احنا ما تهزروش على الإنسان اللي خرق القانون بطريقة عشوائية وقتل، تهزرو على الإنسان اللي هو كذلك تنقولو قطع الرقاب ولا قطع الأرزاق، إذن هذا الشكل ديال تطبيق المدونة، هناك إشكاليات.

السيد الوزير، أنا غير من خلال جوابكم يعني هناك إجراءات، وماغاديش نكونو أكثر وطنية وأكثر غيرة على المواطنين أكثر منكم اتما الحكومة لأنه الحكومة ديالنا مغربية، وكلها كتحاول باش تسهل وباش تحاول تحسن العمل ديالها من خلال الاستشارة مع أصحاب الاستشارة.

هذا النقل المزدوج هو إشكالية كذلك لأن كنعرفو واحد الوقت اعطينا الإمكانيات للنقل المزدوج، إذن الآن الوضعية ديالهم أشنو هي؟ أشنو هو البديل؟

شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس مرون:

السيد الرئيس، احنا رغم الجواب ديال السيد الوزير باسم الحكومة المتضامنة، إلا أننا نريد أن نرى طمأننتنا من خلال غلاف مالي واضح أضيف إلى مواجهة المدونة ومسايرتها، فماعدنا هذا سيبقي كلام. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيبات في حدود أربع دقائق.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

إذن أريد قبل كل شيء أن أؤكد على أن الحكومة تتقاسم هموم السادة المستشارين على طريقة السهر واليقظة التي يجب أن تنسم بها كل الفعاليات لحسن تطبيق المدونة حتى نستفيد من إنجازاتها، من التقليب من حوادث السير، من نزيف اقتصادي، لا بد أن نذكر هذه الأرقام: 4120 قتيل في السنة، 11مليار ديال الدرهم في السنة.

الآن الأوامر والتعليمات باش يعني يتم التعامل الإيجابي والسهل مع أصحاب الشاحنات لإنجاح هذه العمليات.

أما فيما يخص باقي التساؤلات، طبعا أشير على أن التحضير ديال مدونة السير بصفة عامة يعني أدخل في نطاق اللجنة الوزارية المشتركة للسلامة الطرقية، أشير إلى أن السيد الوزير الأول جمع تقريبا الحكومة كلها في هذا الموضوع هذا ليلة دخول هذا القانون حيز التنفيذ، وجميع الوزارات أخذت المسؤولية ديالها، من وزارة الصحة، من وزارة العدل، من وزارة الداخلية، للإجابة على هذه الأمور وللقيام بما يجب أو ما يلزم أن يقوموا في هذا الاتجاه.

أشير كذلك على أن فيما يخص الجماعات الحضرية، أنه أعطيت التعليمات لجمع ما نسميه باللجان الجهوية للسلامة الطرقية تحت الإشراف ديال السادة الولاية، وهذه اللجان الجهوية هي مناسبة لترجمة السياسة الوطنية على أرض الواقع، مع إشراك جميع الفاعلين الجهويين والمحليين وهناك سيتم تحسيس الجماعات المحلية على القيام بما يجب أن تقوم به في المدن من إصلاح شبكات الطرق والتشوير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، في إطار التعقيب أعطي الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي، فليفضل أحد أعضائه.

المستشار السيد محمد عذاب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخوتي المستشارات، إخواني المستشارين،

السيد الوزير، لا بد في البداية أن نتفق على واحد المسألة، نحن مع المدونة وصوتنا لصالح المدونة، لا لسبب ما، لأسباب تشبعنا بها من خلال الدراسات ومن خلال النقاش، وإذا وضعنا الدراسات والمشاكل اللي تطرحها حوادث السير راه يمكن الزجر ديال سنتين ما يخلصش لنا 10 ديال الضحايا.

نحن نعرف الدراسة ديال فرنسا اللي تدارت من أجل هذه المدونة في الوقت ديالها، وأشنو هي التوابع ديالها، وأشنو هي الإمكانيات اللي خصها ترصد لها، 4200 ديال الموتى ماشي ساهلة، نحن في المجلس كتحمولو المسؤولية ديالنا فيه، احنا كقولو بأن المدونة ما عندناش فيها النقاش، لكن التطبيق ديالها هو اللي عندنا فيه بعض الملاحظات، وهذا شيء طبيعي، لأن لا بد الدواء إلى ما اعطيتش بالتدرج، راه لا يمكن للمريض يرا، إلى اعطيتيه الدواء في البلاصة راه غادي يموت، إذن تتعالجو الإشكالية ديال أسلوب تطبيق المدونة في المراحل ديالها كلها.

الطرق، من طرق سيارة، من طرق مزدوجة، من صيانة طريقية، التي رفعنا منها الوتيرة ديال الإنجاز.
بالنسبة لأضرار الفيضانات، عملنا واحد المجهود كبير السنة الفارطة، وسيتم في إطار مناقشة القانون ديال سنة 2011 يعني تحديد الغلافات المالية الضرورية لإتمام هاذ المجهود.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نواصل مع السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول سيطرة الآليات الفلاحية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم العلافي، إبراهيم فضلي، أولعيد الرداد، لحسن بوعود.
فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال، الحاج العلافي.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارين المحترمين،
السادة الوزراء،

مما لا شك فيه أن مدونة السير أصبحت سارية المفعول، ويقال بشأنها الكثير، والكل يتحدث عنها، ومتخوفون من العقوبات الحبسية والمالية التي تتضمنها، ويزداد الخوف في أوساط الفلاحين وسكان العالم القروي الذي تنتشر فيه الأمية بشكل كبير.

على هذا الأساس، السيد الوزير، أريد مسألتكم على الشكل التالي:
كيف ستعاملون مع سائقي الآلات الفلاحية عند دخولهم المجال الحضري أو القروي؟

كما أريد أن أسألكم أيضا عن التعاون بين وزارتك و الغرف الفلاحية في تحديد وإحصاء الفلاحين من أجل تمكينهم من رخص السياقة الخاصة لهذا النوع من الآليات؟
كما أحتفظ، السيد الرئيس، بباقي الوقت إلى التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا.

إذن جوابا على السؤال ديال السياقة على الطريق العمومي ديال آلات فلاحية، أشنو هو المعمول؟
هنا كما أكد على أن أولا القانون الجديد ديال مدونة السير جاب في المادة 6 على أنه لا يجوز سياقة مركبة فلاحية على الطريق العمومية بدون ما يكون صاحبها متوفر على رخصة السياقة.

إذن عندما نتساءل على أداء هذه المدونة، الأداء الذي ننتظره منها هو هذا التقليل على هذا الزيف اللي تياديوه المواطنين، المواطنين اللي كياديو هاذ الزيف الاقتصادي والبشري سنويا، 11 قتيل في اليوم إلى آخره.
إذن بطبيعة الحال متفقون على ضرورة التحلي باليقظة ومحسن تطبيق هذه المدونة في كل مقتضياتها، وهذا ما ستقوم به، وما تقوم به عن طريق العمل مع مجلس المستشارين أو مع مجلس النواب، لا في الاتصالات مع الهيئات النقابية أو مع الهيئات التقنية والإدارية إلى غير ذلك.

بالنسبة للنقل المزدوج، أشير فقط على أنه كانت لي مناسبة، وهذا النقل المزدوج كان من التوصيات ديال مجلس المستشارين لاتخاذ إجراءات يعني لإصلاح هذا النمط ديال النقل الضروري بالنسبة للعالم القروي، وكان لي الشرف أن قدمت تصور كامل في لجنة المالية التابعة لهذا المجلس، وشرحت على أنه هناك تصور لإصلاح إشكالية النقل بالعالم القروي، ولا يسعني الوقت الآن أن أدخل في كل التفاصيل، ولكن اللي بغيت نقول هو أننا أولا يعني مدونة السير حتى لا تضيف يعني مشاكل إضافية على النقل المزدوج الذي يعاني من عدد من الاختلالات، كل البنود الجديدة، كل الإجراءات الجديدة التي جاء بها أو أتى بها قانون السير، أقرنا في ما يخص قانون النقل المزدوج، النقل بالعالم القروي أقرنا بفترة انتقالية لعدم تطبيق هذه المقتضيات الإضافية للنقل المزدوج وما يمثله.

إذن هذه المسألة الأولى، بحيث أنه ظروف المراقبة ديال النقل المزدوج إلى غير ذلك، يعني هي نفس الظروف التي كانت موجودة قبل قانون السير الحالي في انتظار الإصلاح، هذا هو اللي قدمناه في لجنة المالية، وهذا الإصلاح غادي نقول لكم بعض المقتضيات التي اعتمدها، هي الأولى أننا عوض أن نتعامل بترخيص لخطوط معينة بحيث أنه الإشكال الأول اللي عندنا في العالم القروي هو قلة مردودية الخطوط، في حين القانون اللي عندنا كيتكلم على الترخيص بخطوط، إذن من النقطة إلى نقطة، ملي كترخصو من نقطة إلى نقطة، كتكون المردودية غير كافية، إذن التوجه اللي غادي يكون هو الترخيص بالنقل داخل منطقة معينة ما بين المركز والدواوير أو الأسواق اللي كتحيط بهاد المركز هذا، إذن هذا هو التغيير اللي نهبئ له، وغادي تكون إن شاء الله المناسبة لتقديم هذه الإجراءات، وكانت لي مناسبة باش تقدمها في اللجنة المالية.

بالنسبة للميزانية، لن أدخل في كل تفاصيلها، بغيت فقط نشير على أنه دخول القانون للتنفيذ بما فيه من اقتناء آلات المراقبة، بما فيه من مجهود ديال التكوين الآني الحالي، بما فيه من تشوير طريقي خارج المدن، بما فيه من آلات من نوع الحواسيب (les ordinateurs) إلى آخره... ومن الناحية ديال التحسيس والتوعية والحملة التحسيسية اللي كانت في القانون، يعني اعتمدنا مبلغ ديال 380 مليون ديال درهم، لم أدخل في هاذ الرقم هذا الغلاف المهم اللي كان في السنوات الأخيرة فيما يخص البنية التحتية ديال

خصو ولا بد يدخل التراكثور، خصو يدخل للطريق الكبيرة، خصو يدبر المازوط دبالو، وسأعطيك بعض الأرقام ديال التراكثورات اللي خرجوا اجداد...

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار أظن بأنه بعد جواب السيد الوزير أصبح الكلام غير ذي موضوع، السيد الوزير قال لكم راه غادي يبقى الوضع على ما هو عليه إلى حين دراسة الموضوع وإيجاد الحلول الناجعة مستقبلا.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

والتراكثورات اللي خرجوا اجداد ودعمتهم وزارة الفلاحة، 2008 كانت 5 آلاف تراكثور، 2009 كانت 7500 تراكثور، 2010 إلى حدود اليوم وصلت 8600 تراكثور، معنى هذا تزايد سنة بعد سنة، لهذا أنا تنشوف المدونة ديالكم تتناقض على ما جاء به مخطط المغرب الأخضر من الدعامة الأولى والدعامة الثانية، وأن الدعامة الثانية تمه الفلاح الصغير، والكل يعلم بأن الفلاحة بالمغرب يعانون من قلة اليد العاملة، وإذا زدونا هذه الرخصة فين غادي نوجدو هاذ الشيفورات اللي غادي يخدموا بهاذ التراكثورات غير فترة محدودة.

لهذا، السيد الوزير، نطلب منك مراجعة هذا القانون ديال التراكثور، وأن تكون به مرونة، ونريد الاجتهاد، ونحن بدورنا في هذه القضية هو إيجاد الحلول.

أما من ناحية النقط اللي بغيتو تطبقوها على الفلاح المسكين، فإنه يصعب عليه باش يخلفها من جديد لأنه أحمي، ولكن راه عندو خبرة وتجربة في السياقة ليست بالقراءة، وهذا الفلاح مسكين اللي كان تيعاني من الديون وفوائد القرض المتراكمة وتيعاني من غلاء الحبوب والأدوية، وهو كل يوم أمام التلفزة ينتظر حالة الطقس، واش كايين شي شتا ولا لا، الآن أصبح يفكر في مشكل سياقة التراكثور.

وفي هذه الحالة ستندفعون الفلاح ليقول "لا للحرث"، وستكون وزارتك هي المسؤولة عن ارتفاع ثمن الحبوب الذي هو الآن 300 درهم، عن ثمن الحبوب سيضعف ويصل إلى 600 درهم كما وقع الآن في ثمن بعض المواد الغذائية.

وفي الأخير، أريد أن أؤكد لكم، السيد الوزير، أن عرضكم أمام اللجنة المالية بتاريخ 5 أكتوبر لم يأت بحلول ملموسة تخص العالم القروي وخاصة الجانب الاجتماعي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير هل لكم رد على التعقيب؟ إذن تفضلوا.

لكن في نفس الوقت، يعني في إطار المجهود اللي قمنا به باش يكون الواقع دائما يتماشى مع القانون، ويكون دائما القانون كذلك يتماشى مع الواقع، في المادة 311 ديال المواد اللي اعتمدها لدخول القانون للتنفيذ، قلنا على أنه هاذ المادة 6 لا تدخل للتنفيذ إلا بعد تحديد مرسوم اللي يحدد الزمن اللي غيدخل فيه هاذ المرسوم هذا والإجراءات اللي غادي تعمل باش نحضرو لهاذ العملية هاذي.

إذن هاذ المادة 6 طبقا للقانون بما أنه كايينة المادة 311 اللي كتتر بفترة انتقالية، اللي غادي يتم تحديدها بمرسوم، إذن هذه الفترة حاليا لا تطبق، إذن اليوم يكفي بالنسبة لأصحاب الجرارات أو الآلات الفلاحية أن يمسيو على الطريق العمومية كما كان الأمر سابقا بدون رخصة سياقة.

علما بأن الآن، وهذا الشق الثاني من السؤال، سنفتح نقاش مع وزارة الفلاحة ومع الغرف الفلاحية باش نعملو واحد الإحصاء شامل ديال الوضع الحالي ديال الفلاحة، شكون اللي عندو رخصة السياقة؟ شكون اللي ما عندوش؟ أشنو هي هاذ الحظيرة ديال الآليات الفلاحية؟ هذه الحظيرة ديال الآليات الفلاحية أشنو هما الأسباب اللي كتجعلهم يمسيو على الطريق العمومية، إلى غير ذلك؟

وملي غادي يكون عندنا واحد التصور تام وكامل ومشارك، ذلك الساعة غادي نحضرو لواحد المرسوم، وملي غادي يخرج المرسوم ذلك الساعة غادي تصبح السياقة على الطريق العمومية للهربات الفلاحية تجبر التوفر على رخصة ديال السياقة حفاظا على السلامة الطرقية. لكن حتى الآن هاذ العملية لا تطبق، وغادي تتطلب شوية ديال الوقت باش تقومو بهذه الدراسة مع الغرف الفلاحية ومع وزارة الفلاحة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لكم الكلمة الفريق الحركي في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

السيد الوزير، إن الفلاح هو رمز الخير في البلاد، وأن المغرب يعتمد في الدرجة الأولى على الفلاحة، وإلى مسيتي الفلاح كأنك مسيتي 75% من خيرات البلاد، إن هذه المدونة اللي جيتو بها ما تتمشاش مع البنية التحتية ديال البلاد.

كما جعلت بعض الأمثلة، الطماطم أي مطيشة يصل ثمنها إلى 15 درهم للكيلو، يعني تنقولو كما تقول المثل "لما قدرش على اللحم يشرب البلول" ربما هذا هو مفهوم المدونة الجديدة.

السيد الوزير، إن هذه الرخصة ديال السياقة اللي طبقتها على صاحب التراكثور، إنها ستمنع الفلاح من التنقل، وسيكون ركود في إنتاج خيرات البلاد، والفلاح له واحد الفترة وجيزة خصو يستغلها، وبواسطة التراكثور الفلاح تيجب العلف، تبيع الماشية، تبشري الماشية، الفلاح

السيد وزير التجهيز والنقل:

إذن بغيت فقط، حقا تتأسف لهذا التعقيب ديال السيد المستشار لأنه لم يستفد من الأجوبة السابقة، لأنه هاذ الأمور كلها ديال الارتفاع ديال الأئمة ناقشناها في الأجوبة السابقة، ولكن ربما التعقيب كان محض مكتوب، واضطر السيد المستشار لقراءته حرفيا، علما بأننا ناقشنا هذا الموضوع.

إذن تتأكد للسيد المستشار على أنه الارتفاع اللي يمكن يكون على الأئمة، خلافا لما جاء في كلامه، لا يمكن أن يرفع إلى هاذ الأرقام الباهظة اللي تكلمت عليها، الارتفاعات اللي كايته هي نتيجة ديال المضاربة وهاذ الشي راه وارد، الارتفاع اللي يمكن لو يكون ما تبتعداش 5 سنتيم حتى 7 ريال، إذن هذا الأمر لا داعي لتكراره.

وهاذ المسألة ديال حوادث السير، والمسألة ديال مدونة السير موضوع جاد، موضوع يرهن الحياة ديال الناس، 11 ديال الناس تيموتوا في النهار، 4120 تيموتوا في السنة، وهاذ الأمر هذا ما تيسمحش أننا نتعاملو به بنوع من الاستهزاء، لا يقبل، أو بالديماغوجية، لا يقبل، كفى من هاذ التصرفات السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الخامس موجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل، موضوعه ظاهرة النقل السري، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد الحميد المهاشي، عبد الحميد أبرشان، محمد تاضومانت، محمد أقييب، فليتفضل الأستاذ الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا للسيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، تيعرف العالم القروي أزمة حقيقية في مجال النقل، هذه الأزمة شجعت النقل السري، أي كثروا الخطافة ديال البلايص، استفحال هذه الظاهرة، السيد الوزير، أدى إلى انتشار مجموعة من الممارسات التي لا يرضى أي طرف منا هذه الحالة، اللي زعما صراحة لا داعي نقولوها، الرشوة ومجموع ديال الحوايج، ولكن أنا قلتها ما كايين باس، وهذا طبيعي نظرا لوفرة الطلب وقلة العرض.

السيد الوزير، أثرتنا هذا الموضوع معكم عند مناقشة مدونة السير باللجنة المختصة ووعدهم السادة المستشارين بالعمل على حل إشكالية النقل السري، وقلتم أنكم غادي تعطيو الأولوية للناس اللي عندهم الطوموبيلات تخطفوها بالبلايص، أي الممارسين لهذا النوع من النقل.

بالمناسبة، السيد الوزير، إلى جانب الإشكاليات المطروحة أمام النقل السري، النقل المزدوج، ولو قبالية ما توسعتوش في الجواب، بغينا شي جواب يكون جواب موضوعي، اللي غادي نيت صراحة يقنع الرأي العام الوطني، يعرف عدة اختلالات، وكانت مبررات السيد الوزير أن عدم تغطية الخصائص الموجودة في معظم الأقاليم ناتج عن عدم تفعيل اللجن الإقليمية، اللي يترأسها الولاة والعمال، وهنا نتوجهو لهم حتى هما، وتنقولو لهم راه هاذ المسائل راه على العاتق ديالهم، أنا نتقول ما ذنب المواطنين حتى غادي يتضرروا المصالح ديالهم اليومية نتيجة سوء التنسيق في تدبير هذا الملف، أي ما بين قطاعات وزارية؟

شكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص النقل بالعالم القروي وإشكالية النقل المزدوج، هذا الأمر هو اللي كان موضوع اللجنة اللي تكلمت عليها سابقا، وتقدم فيها هاذ التصور، غادي نلخص هاذ التصور بسرعة:

أولا من 2003 إلى 2004 عملنا بعض الإجراءات بالنسبة للنقل المزدوج، هاذ الإجراءات غادي نذكرها ولكن لم تجد، لم تحل المشكل بالطريقة اللي كنا بغيناها تحله.

الإشكال اللي كان، كانت الرخص تعطى حسب الحالات وبدون توجيه وبدون معايير، كنا عملنا واحد الدورية في 2004، وهاذ الدورية حددنا فيها المعايير، ودرنا فيها عدد من الإجراءات، قلنا على أن تعطى الأسبقية لأصحاب النقل السري، اللي هو الطرح ديالكم ومتفق معكم عليه، إذن تعطى الأسبقية لأصحاب النقل السري باش يدخلوا للقطاع المنظم.

المسألة الثانية، أن يمنع استغلال هذه الرحلات أو هاذ الخطوط في إطار اقتصاد الربح، يعني واحد يأخذ الرخصة وواحد آخر يشغلها وكاريا من عندو، إذن منعنا الكراء ديال هاذ الرخص، اللي يأخذ الرخصة تيصو يشغلها لراسو، ثم أعطينا الأسبقية للشباب العاطل ديال المنطقة.

إذن بناء على هذه المعايير بدينا نعممو الرخص، هاذ المسألة أعطت بعض النتائج، لكن جزئية، تبينت عن طريق الدراسة الجديدة التي قمنا بها على أنه هاذ النتائج غير كافية، وهاذ الدورية غير كافية، علاش؟ الإجراءات متعددة أو لعوامل متعددة، ومنها غادي نذكر جوج:

العامل الأول هو قلة المردودية ديال هاذ الرحلات، كتعطي واحد الرخصة من دوار ما أو من جماعة ما إلى قيادة، يعني هاذك الرواج اللي كايين ما بين ذاك القيادة وذاك الجماعة مثلا غير كافي لتحمل المصاريف ديال

اللي بقى، السيد الوزير، وغادي اثيرو انتباهكم أن معظم الأقاليم تفتقر إلى مخطط مديري للنقل، يحدد الحاجيات وفي نفس الوقت يحدد الخلل، بغينا مخطط، وراه قبالة تكلمتو، السيد الوزير، لأن هاذ السيارات ديال النقل المزوج بعد ما كيتعطاو غير هكاك بكيفية غير مدروسة، راه بعض النقط يمكن لي نقول لك ديال (le départ) أنه تيعطيو بعض النقط اللي ما عندها علاقة بالسكان وهذا إشكال، خص تم مراجعة النقط. شكرنا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير هل لكم رد على التعقيب؟ تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أريد فقط أن أطمئن السيد المستشار على أنه، كما قلت، لم يكن لي الوقت للتطرق لجميع الجواب على الإستراتيجية الجديدة، لكن تنطلق هذه الإستراتيجية الجديدة طبعاً بالضبط بما جاء في تعقيبه على تحديد مخطط مديري للنقل القروي عمالة بعالة، يعني إقليم بإقليم، الذي يحدد نقط الانطلاق، نقط الوصول، حاجيات النقل، الطلب، الاختلالات اللي كابتة، إلى آخره... ومن تم تنطلق العملية بترخيص على المجالات وبتجديد الخطيرة إلى غير ذلك... وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي موضوعه تدعيم الخطوط الجوية الداخلية، للمستشارين المحترمين السادة: الحو المربوح، لحسن بيجديكن، الحسين أشنكلي، مصطفى سلامة، محمد البكوري، فليتنفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.
السادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
نتمنى، السيد الوزير، هاذ المرة الإنصات بإمعان، باش ما يوقعش سوء تفاهم في فهم السؤال كما وقع في السؤال الأول.
إن الانطلاقة التنموية والانفتاح الذي عرفته بلادنا في السنوات الأخيرة جعل المغرب يخطو خطوات كبيرة في العديد من القطاعات الحيوية، وخصوصا في الميدان التجاري والسياحي، مما جعل حركة النقل في بلادنا تتطور بشكل مهم، وأخص بالذكر هنا حركة النقل الجوي.
ومن هذا المنطلق، وفي إطار الاعتراف بالمجال الجوي الوطني ودعم سياسة القرب وتشجيع الاستثمار والسياحة عموما منها الداخلية والخارجية،

اقتناء العربة والنقل إلى آخره... إذن باش نرفعو من المرودية غادي نعتمد واحد النمط آخر ديال الترخيص بواحد المجال قروي، فيه جماعة كوسط هذا المجال، والدواوير المرتبطة بهذا المجال هذا، وصاحب الرخصة سيتوفر على الحق بالربط بين مركز الجماعة وجميع الأغراض ديال الناس يعني من الناحية ديال يعني الأسباب ديال التنقلات دياهم، وهاذ المسألة غادي ترفع من المرودية وغادي تحسن الإقبال ديال إيجاد حل بالنسبة للنقل القروي.
الاتجاه الثاني: هو العربة، هاذوك المرسدسات أو العربة اللي كابتة، حتى هي خاص يكون فيها إعادة النظر، يعني وعملنا واحد التصور ديال العربة باش يمكن لها تنقل الركاب في ظروف تليق بهم ونقل كذلك البضائع، إذن حتى الكراسي اللي كابتة في ذاك العربات تيصحها تكون كراسي يمكن وضعها أو سحبها حسب الاحتياجات، لأن نهار السوق مثلا غادي يزولهم، النهار اللي مكابنش السوق مثلا بالنسبة للنقل المدرسي، يركبهم إلح... إذن كين تصور.

إذن هاذ التصور الآن راه احنا نتمتع فيه باش ننتقل في تفعليه، وأضيف على أن سنة 2011 القانون المالي ضاعفنا كذلك العملية ديال تجديد الخطيرة باش نتمكن من اقتناء هاذوك العربات المهترئة اللي كابتة في العالم القروي، وتحويلها إلى عربات جديدة تليق بما نطمح إليه بالنسبة للمواطن في العالم القروي.

إذن هاذو هما الخطوط العريضة، السيد المستشار، الوقت ما كافيش باش ندخلو في جميع التفاصيل، ولكن غادي ننتقلو فيه انطلاقا من سنة 2011. شكرنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.
ما يمكن لي إلا نشكر السيد الوزير على صراحة أنه كانت عندو الشجاعة على أساس كانت تعطى الرخص لبعض حاملي الشواهد، وما كانت تعطى للخطافة ديال البلايص، لأن هاذ الفئة هذه، السيد الرئيس، كانت معروفة عند الجميع أنه هاذ الناس هاذو راه الشهادة دياهم هو ذاك البيرمي وهو ذاك السيارة، لأن شحال من واحد باع الأرض ديالو باش يعول 20 الناس أو 15 ولا ذاك الأسرة ديالو.

فهاذي يمكن لي نقول لك أنه استبشرنا خيرا بهاذ المسائل هاذي، بعد ما غتعطيو لهاذ الناس المهنيين، فكيطهر لي هاذي غادي تحد من هاذ الآفة هاذي، لأن إذا اعطيناهم راه ما غيمشيو وماغادي ييجوش وحدين آخرين في موضعهم.

المواطنين، وهذه العملية انطلقت وبدأت تعطي نتائج إيجابية، بحيث أنه تتوفر على طائرات من نوع (ATR 72)، 72 مقعد، 4 في البداية، والخطط أن تصل إلى 6 في سنة 2013 بتكثيف عدد الرحلات وتحديد الأوقات الملائمة وبأتمنة تحفيزية.

الآن بعد بعض الشهور من انطلاق هذه العملية، يمكن لنا نقول بأنه يعني تذهب في اتجاه صحيح، بحيث أن عدد الرحلات ارتفع إلى 200 رحلة أسبوعية، وعدد من المدن لم يكن فيها طائرات أو رحلات جوية أصبحت فيها طائرات ورحلات جوية، نذكر منها أكادير، الحسيمة، الداخلة، الصويرة، فاس، العيون، مراكش، وجدة، طنجة، الرباط، الراشدية، ورزازات، كلميم وطانطان، هذه هي الشبكة ديال هاذ (RAM Express)، وأشار إلى أنه الأتمنة تمشي في نفس الاتجاه، حيث أنه في العقدة اتفقنا مع الخطوط الملكية المغربية على أنه من 30 حتى ل 50% ديال الطاقة الاستيعابية ديال عدد المقاعد عليه ألا يتجاوز 1000 درهم ذهاب وإياب بما فيها الضرائب والرسوم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة الأستاذ الحو في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير على هذا الجواب، فعلا...

السيد رئيس الجلسة:

مرة أخرى ألتبس من السادة الوزراء والسادة المستشارين أنهم كيفوا التدخلات ديالهم حسب الوقت باش ما يكونش التدخل ديالهم على حساب الآخرين، لأنه نحن مرتبطين بالوقت، أرجوكم.

المستشار السيد الحو المبروح:

السيد الرئيس، كنتدير هذه الملاحظة وأنا عمري في هذه المؤسسة ما فت الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

ليس لكم، أنا أتوجه للجميع، بما فيهم السيد الوزير، لأنه حقيقة إذا اخذنا التوقيت اللي تجاوزناه اليوم غادي يكون مهم جدا، ما خصناش يكون التدخل ديال المستشار أو ديال الوزير على حساب الآخرين. شكرا.

المستشار السيد الحو المبروح:

على كل حال، شكرا السيد الوزير.

فعلا هناك إنجازات مهمة، لا ننكرها، خط جوي لما ينشأ عندو ضوابطه، الضوابط فيما يخص ساعات الرحلات، أيام الرحلات، الذهاب والإياب، التنسيق والتنظيم مع الرحلات الأخرى داخلية وخارجية.

فإن الوزارة الوصية ومعها المديرية العامة للخطوط الملكية المغربية مطالبة بتدعيم الخطوط الجوية الجهوية وتعميمها على كافة الأقاليم المغربية التي تتواجد بها المطارات، خصوصا السياحية منها، والمتواجدة بالمغرب العميق، وتكثيف رحلاتها مع مراجعة أتمنتها حتى يتسنى تكريس سياسة القرب الحقيقية عبر تمكين المواطنين عموما والمستثمرين والسياح على الخصوص من استثمار أمثل للوقت وتقريب المسافات.

السيد الوزير، ما هي إستراتيجيتكم لتدعيم الخطوط الجوية الجهوية والتشجيع على استعمالها؟
وشكرا، وأحتفظ بالوقت السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

أريد فقط أن أطمئن السيد المستشار على أنني أنصت إليه وإلى جميع المستشارين بإمعان، وأنه يمكن أن يرجع إلى التسجيل. طبعاً، لا أرجع إلى هذا الأمر، قلمت بمناسبة دخول مدونة السير، قلمت ذلك لكن في مجال آخر في السؤال قلمت عوامل ارتفاع الأتمنة وأرجعتم هذه العوامل إلى كذا، ولكن شي بأس ما كاين، ماشي مشكل، أطمئنكم على أنني أنصت إلى السادة المستشارين بإمعان.

إذن بالنسبة للنقل الجوي، طبعاً المغرب عرف تطور كبير في مجال النقل الجوي بفضل سياسة التحرير التي جعلت من أن السياحة أصبحت قطاع الحمد لله ناجح في إطار رؤية 2010، لكن كان لديه إشكال في مجال النقل الجوي الداخلي، النقل الجوي الداخلي كان فيه إشكال من ناحية عدد الرحلات، من ناحية الأتمنة، من ناحية الأوقات، حتى الأوقات لم تكن مناسبة بالنسبة للركاب الوطنيين.

في هذا الأمر هذا اعتمدنا إصلاح في إطار عقد شراكة مع الخطوط الملكية المغربية لخلق شركة (RAM Express) لتسديد هذه الرحلات ولتأمين هذه الرحلات الداخلية، وشركة الخطوط الملكية المغربية بناء على طلب الحكومة أحدثت شركة جديدة اللي هي (RAM Express)، في حين أنه النقل الداخلي سابقاً كان يؤمن بطريقة جانبية للنقل الدولي، وهذا اللي كان تيجعل على أنه الأتمنة لم تكن مناسبة، مرتفعة، لأنه الطائرات لم تكن تتناسب مع خصوصية النقل الداخلي، الأوقات كذلك تؤمن رحلات داخلية في بداية الصباح قبل أن تأتي إلى الفترة الزمنية المتعلقة بالرحلات الدولية أو في نهاية الليل بعد أن يتم الانتهاء من هذه الرحلات الدولية.

إذن شركة (RAM Express) هي شركة من نوع (low cost) لتكون الأتمنة المتعلقة بها منخفضة للدفاع عن القدرة الشرائية ديال

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.
السيدات المستشارات،
السادة المستشارين،
السيد الوزير،

تعرف العديد من الطرق المغربية سنوات قليلة بعد إنجازها تدهورا كبيرا، حيث لا تتمكن من مقاومة الأحوال الجوية والأمطار وانجرافات التربة، ويرجع ذلك ربما إلى الطريقة المتجاوزة أو الكلاسيكية التقنية المستعملة في بناء الطرق في المغرب، حيث أن هناك طريقة أخرى والتي تدعى (كاسيط)، وهي طريقة ألمانية استعملت في الحرب العالمية الثانية لما كانت ألمانيا تكتسح العالم، وكانت تحتاج إلى الطرق وإلى مطارات، وخاصة (des pistes d'atterrissage) التي كنعرف السرعة في الإنجاز والمثانة، واستعملت وتم تبنيها بعد ذلك من طرف أوروبا في برنامج مارشال، التي هذه الطريقة تعتمت على أوروبا بصفة عامة، والآن هي تستعمل في أمريكا اللاتينية، خاصة في البرازيل والشيلي وفي الأرجنتين، وتستعمل كذلك في آسيا خاصة في الصين، وفي العالم العربي تستعمل في السعودية.

هذه الطريقة التي بكل صراحة أعطت، التي كتبين على أن المثانة والقوة دبال هذه الطرق التي تتكون في واحد المستوى عالي، والطريقة المغربية التي هي مستعملة بكل صراحة، السيد الوزير، كنلاحظ على أن الطرق المغربية دائما غير كتنجي شوية دبال الشتاء إلى غير ذلك كلقاؤ ذلك الطريق مشات ولا (les nids de poules)، وهاد الشي يؤثر على الميزانية العامة دبال الدولة بصفة عامة.

واش ما كتفكرش الوزارة على أنه تتبنى هاد الطريقة الجديدة، مع العلم على أن هذه طريقة التي تم تقديمها في السنة الفارطة عن طريق الجامعة الخريفية المغربية الألمانية، وتم التصريح من طرف جميع التقنيين على أنها طريقة مثلى والطريقة المستعملة حاليا عندنا هي طريقة متجاوزة، ويجب إعادة النظر فيها، واش الوزارة دبالكم، بصفتكم كتقني أولا وكمهندس وكتنقي واش ما كتفكرش أنكم تتبناو هذه الطريقة؟

وبصفتكم أنكم تحملتم مسؤولية هذه الوزارة، وأنتم تعملون جادين يعني بواحد المقدرة وبواحد الكفاءة عالية من أجل تغيير النمط نتاع البناء دبال الطرق بصفة عامة، وكذلك توسيع الطرق في المغرب بصفة خاصة؟ وإذا بقى لي شي وقت، السيد الرئيس، تحتفظ به.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد وزير التجهيز والنقل:

تمشي مباشرة للموضوع، السيد الوزير، وهو الخط دبال الراشيدية، خط الراشيدية لم ينشأ دابا، كان كيخدم من الثمانينات، وكان كيخدم مزيان حتى توقف لأسباب لم نعرفها حتى الآن، ومن بعد بادرننا في المجلس الجهوي دبال مكناس تافيلالت باش ندعمو الانطلاقة دبال هاد الخط، ودعمناه لمدة سنة، مدة سنة واحنا في المجلس الجهوي كنضمنو باللي الطائرة تمشي ديمامرة، البلاصة اللي خاوية كخلصوها، سعيما منا أنه الخط ينطلق بصفة نهائية، ما يقاش فيه المشكل.

غير أنه كان لابد من التواصل، مواكبة كل هاد الشي بالتواصل وبالإشهار، وكل ما يخص باش واحد الخط يعمل، الآن آش كنلاحظو؟ عندنا الخط فيه الجمعة والأحد، وعلاش وضعنا هاد السؤال بالذات، لأنه كانت هاد الوضعية قبل وأدت إلى غلق هذا الخط بدعوى أنه ما عندوش المردودية.

السيد الوزير، راه ما يمكنش يكون واحد الخط جوي إلى ما كاينش رحلات في وسط الأسبوع، الخط دبال الراشيدية ما يمكن لو يعمل ويقتى إلى ما كايناش الرحلات في وسط الأسبوع، باش نقولو بكل صراحة، بغيانا، السيد الوزير، التزام دبال الخطوط الملكية المغربية برحلات يومية في هذا الخط، وإلا غادي يرجع المشكل لما هو عليه، وذيك الساعة سوف نتساءل، كيف منذ 20 سنة واحنا تنهضرو على هاد الخط وما بغاش يتقاد.
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لكم الرد على التعقيب السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

لن أطيل، السيد الرئيس، أشير فقط بأنه هاد الرحلتين التي كاينة وموجودة حاليا داخلية في إطار ما قلته سابقا، التي هي الرحلات دبال الخطوط الملكية المغربية دبال (RAM Express) يوم الجمعة ويوم الأحد، كتمكن باش تشجع على السياحة دبال نهاية الأسبوع، وتمكن كذلك قاطني الراشيدية أن يذهبوا إلى العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء لقضاء أشغالهم طيلة الأسبوع.

طبعاً كلما رفعنا من الوتيرة كلما أحسن، تيمكن لنا نعتبر على أن رحلة ثانية دفعة أولى وأن إن شاء الله غادي نضافرو الجهود باش نوصلو إلى أكثر من رحلتين في الأسبوع.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال السابع الموجه للسيد الوزير أيضا، موضوعه تطوير طريقة إنجاز الطرق، للمستشارين المحترمين السادة: زيدة بوعبياد، حفيظ وشاك، مولاي الحسن طالب، حجابي أمحزون، المصطفى الهيبية، فليفضل الأستاذ وشاك.

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للتقنيات المعتمدة بالنسبة لإصلاح الطرق وبناء الطرق أو إصلاح قارعة الطرق أو بناء قارعة الطرق هناك تقنيات متعددة، يمكن أن أذكر البعض منها: تقنية عالية الكثافة العمالية، عندما نلجأ إلى استعمال القدرات العمالية التي كانت تستعمل سابقا، وذكرتم بعض المراجع التاريخية لهذه الطرق.

ثم التقنيات الكلاسيكية هي البناء والصيانة الدورية للطرق عبر الآليات، نعتمدها بالنسبة للطرق ذات حركة سير متوسطة أو منخفضة، ثم التقنيات التي نسمع بالحديثة، وهي تقنيات البناء والصيانة الدورية للطرق ذات حركة سير عالية، ونستعمل فيها كل ما نسميه من المستحلب الموضع بطريقة ساخنة إلى غير ذلك... و ثم كل ما له علاقة بتثبيت الطبقات السفلى ديال الطريق عبر معالجة التربة الموجودة عوض سحقها ووضع تربة أخرى لها مميزات تقنية جديدة، وهاد التقنيات بغيت نشير على أننا نستعملها ولدينا كفاءة مشرفة في مجال الطرق وقارعة الطرق وبناء وصيانة الطرق، ونستعمل هذه التقنيات على حسب الحالات بما فيها التقنيات المتعلقة بمعالجة التربة.

هاد التقنية المتعلقة بمعالجة التربة، فالفكر اللي هو من ورائها هو عوض إزالتها وتعويضها بتربة أخرى لها خصوصيات ميكانيكية جيدة، يتم تدعيم التربة الموجودة في محل الورش بمواد كإيوية، تضاف إلى الحصى وتضاف إلى التربة التي يتم تثبيتها لإعطائها مميزات هندسية، تتحمل ثقل حركة السير التي ستأتي فيما بعد، فهاد الاسم الذي ذكرتموه (كاسييط) هو منتج تجاري، هذا ماشي تقنية، هذا منتج تجاري، إذن هو من الإنتاجات أو من المواد التي يمكن استعمالها في هذا المجال، ولدينا الكفاءات والقدرات في هذا الاتجاه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة الأستاذ وشاك.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا، السيد الوزير، أنا فعلا لما تكلمت على هاد الطريقة ولا هاد (la formule) هادي هي كان الهاجس الأساسي نتاعنا ألا وهي الجودة نتاع الطرقات في المغرب، لأن هناك عندنا تجربة من الخمسينيات إلى الآن كلاحظو على أن كايين الطرق الآن حاليا طريق جديدة وما تنلقاوهاش في واحد المستوى معين، تنلقاوا دائما هاديك (la couche de base) الأول اللي كاينة، دائما كتلقاوا فيها واحد المدة أنه تيوقعوا (l'affaissement) علاش؟ من التركيبة لأن هادي طريقة كتعتمد على الحصى، والحصى دائما مع المدة فيه الفراغات، مع المدة يقع (l'entassement) وكتبسط، إلى غير ذلك... اللي مفروض على أن كيوقعوا (les fissements) وكيوقعوا ذوك

(petits nids de poules) إلى غير ذلك، ومن بعد تيوقعوا (faiçage) وتيوقع كذلك (les fissurations) اللي كيتداروا.

أنا تكلمت على الطريقة لأنه بكل صراحة هي مشهود عليها، مشهود بالمتانة ديالها، مشهود بالجودة ديالها، وهاد الطريقة كتصمد لـ (la charge)، كتصمد بواحد الشكل كبير، 450 كيلو في السنتيمتر المربع، شوف المتانة والقوة ديالها، أي يمكن لها تحمل 4500 طن في الكيلومتر، العكس ديال الطريقة الحالية اللي هي معمول بها.

كذلك هاد الطريقة أنها تحافظ على البيئة، لأنها مكنتستعملش الحصى بواحد الشكل كبير، أول حاجة كتقصو من الاستغلال ديال المقالع.

ثانيا أن الغبار ما يكونش، لأن تنديرو (les enrobées) لازم (les accotements)، وكديرو (le bicouche) خاصة كندوز سيارة وديما الغبار، هذا كذلك اللي يحافظ على البيئة، ويساهم في المحافظة على البيئة والتكلفة ديالها، التكلفة اللي هي بكل صراحة شيء أساسي في هذا الجانب هذا، لأن الطريقة بهاد (la formule) هادي الكيلومتر يكلف 1.4 مليار مليون أورو، هذه الدراسة اللي هي أوروبية، وكذلك حتى في المغرب، بينما الطريقة الحالية التي يستعملها المغرب هي تكلف 2 مليون أورو والطريقة اللي هي بالكاسييط تكلف 1.4 مليون أورو.

إذن حتى في جانب التكلفة، واحنا تشوفو، واحنا مشينا لعدة دول، وزرناهم وكنشوفو الطريقة ديال، السيارة ما كيميلش، احنا طريق الجديدة، غير كمشيو فيها كتلقاوا ديما الميلاق ديال السيارة، إذن كايين مشكل ما.

وكذلك نتفح القوس، السيد الوزير، تكلمنا ذيك التوبة في اللجنة على أنه ما نبقاوش غير نخلقوا غير (des formules) جدد، كذلك حتى في التتبع نتاع الأوراش تكلمنا على الطريق الثنائية الرابطة بين فاس وصفرو، أخبرتم أن لا التشوير الليلي وديال النهار مكايينش نهائيا، مع الأسف، أسبوع، أربعة أيام كتطلع ما بين فاس وصفرو، أربعة حوادث، عضو في الحكومة دخل في حجر، مؤخرا يوم الأحد 3 سيارات شي داخل في شي، ما عندكمش مديرية ديال التجهيز بكل صراحة في ذيك المنطقة، دازوا مسؤولين تماك في واحد المستوى معين كيتبعوا وكيصاوبوا، ولكن مع الأسف هذا لا يعكس المجهود اللي كتبذلو، وما كييعكسش الكفاءة اللي كتميزو بها في وزارتم بكل صراحة، وراه اتصلت مع المسؤول نتاعكم بالليل وأخبرته بالواقعة أن بكل صراحة هاد الشيء يأسف له، أنكم لازم خصكم تتدخلوا وخصكم تعالجوا هاد المشكل بواحد السرعة كبيرة.

وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير لكم الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

عن أسباب التصدعات التي تحدث بمجموعة من الطرق بعد بنائها بوقت قصير، بحيث يلاحظ أن عددا كبيرا منها لا تمر بضعة أشهر على بنائها حتى تظهر بها مجموعة من العيوب والحفر والتصدعات سواء بوسط الطريق أو بقارعتها أي بجانب الطريق، والتي تشكل خطرا كبيرا على مستعملي الطريق، ويمكن أن تتسبب في حوادث سير خطيرة.

أكثر من ذلك، السيد الوزير، نلاحظ أنه حتى بالنسبة لصيانة الطرق، لا تمر بضعة أشهر حتى تظهر من جديد نفس العيوب التي تم إصلاحها، والمثير في هذا الأمر أن هذه المشاكل تلاحظ حتى في الطرق السيارة حديثة البناء، كالدار البيضاء- سطات والرباط- مكناس، والرباط- طنجة على سبيل المثال.

ولذلك، فإن السهر على مراقبة الجودة أثناء بناء الطرق وصيانة المتواجدة منها، يجب أن يحظى بأهمية كبرى، ولذلك لجعل هذه الطرق أكثر متانة ومقاومة لكل مظاهر التلف عن طريق المراقبة الصارمة لمواصفات بناء الطرق وتعبيدها.

ومن هذا المنطلق، نود أن نسائل سيادتكم: ما هي حدود ونوعية المراقبة التي تقوم بها وزارتك خلال بناء الطرق ببلادنا؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، لكم الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال، تفضل.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

إذن بالنسبة لجودة الأشغال في مجال بناء وصيانة الطرق، أشير على أننا نولي أهمية بالغة أو سياستنا منكبة على توفير جوج ديال الأمور اللي نوليها أهمية قصوى، اللي هي الجودة، جودة الأشغال، سواء كان الأمر يتعلق بالبناء أو بالصيانة وشم الشفافية، كذلك الشفافية ديال عملية إنجاز الطرق وصيانتها.

ويكفي أن أذكر ببعض المحطات التي تضمن سواء الجودة أو الشفافية دون أن أدخل في التفاصيل، أولا كل بناء طرق أو صيانة طرق يمر طبقا لدفتر تحملات، إذن هناك دائما دفتر تحملات اللي يحدد جميع المواصفات التقنية اللي خصها تحترم مادة بمادة التي تستعمل وتستخدم لبناء قارة الطرق وكذلك المواصفات الإدارية اللي خصها تتوفر عند المقاول.

ثم يتم إسناد هاذ الصفقات دائما بطلب عروض مفتوح منشور في الصحف، يسمح لأي أحد الذي تتوفر فيه الشروط أن يساهم ويشارك في طلب العروض، ثم تم المراقبة دائما تحت الإشراف ديال المسؤولين المحليين وطاقم المهندسين التابعين لوزارة التجهيز والنقل، المديرين الجهويين أو الإقليميين للتجهيز والنقل.

دائما بالنسبة لقارة الطرق، أؤكد على أنه هذه التقنيات بصفة عامة متوفرة عندنا، خصوصا تلك المتعلقة كما قلت سابقا بتثبيت الطبقات الأرضية، بحيث أنه يمكن تستعمل هذه المادة التي تكلمت عليها، اللي هي مرة أخرى هذا (un brevet) يعني مسألة تجارية، إذن خصنا بنقاو في نطاق التقنيات، طبعا اللي عندو شي منتج إيجابي الإدارة كترحب به، لكن التعامل بالمساواة مع جميع الشركات أو جميع المقاولات أو جميع الصناعات من جميع الدول هذا هو الطرح اللي كنعتمدوه، يمكن أن يستعمل (bitume)، يمكن يستعمل الاسمنت، يمكن يستعمل الكلكس أو لا (la choux)، إلى غير ذلك من التقنيات، عاد المنتوجات التجارية اللي هي موجودة في الساحة.

أما فيما يخص يعني جودة الأشغال بصفة عامة، أؤكد لكم، السيد المستشار المحترم، أننا ساهرين على حسن تتبع الأشغال عبر المديرية الإقليمية والجهوية، عبر المختبرات التي تسند إليها صفقات المراقبة، وعلى كذلك التفتيش البعدي الذي يأتي في هذا الاتجاه، وكذلك نسهر على حسن وضع الإشارات بالنسبة للأوراش التي تقوم بها، على سبيل المثال الطريق المزدوج ما بين فاس وصفرو، أو الطريق المزدوج ما بين مكناس والحاجب إلى غير ذلك من الأمثلة التي ننجرها.

وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

آخر سؤال يتعلق بمراقبة الجودة في بناء الطرق، للمستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة للفريق لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد العاطفي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارات،

لا يخفى عليكم، السيد الوزير، الدور الكبير الذي تلعبه الطرق في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المساهمة المباشرة وغير المباشرة في دعم الاستثمار والرفع من تنافسية النسيج الاقتصادي والاجتماعي عبر تسهيل المواصلات وكذا المساهمة في الحد من الفوارق الجهوية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، كما أن حالة الطرق ومدى جودتها قد أصبحت من بين المؤشرات والمعايير الدولية لتقدم الدول أو تخلفها، وهو الأمر الذي يفرض علينا ضرورة الاهتمام بالشبكة الطرقية الوطنية باعتبارها من بين أهم المحاور التي يجب الاعتداع عليها لتأهيل المغرب وعصرته.

وإذا كنا نثمن الجهود التي بذلتها الحكومة في هذا المجال، فإننا مع ذلك نلاحظ أن حالة هذه الشبكة تدفع مستعملها، ونحن معهم، للتساؤل

ثانيا، السيد الوزير، اللي بغينا نتطرقو لو هي الطرق اللي تم البناء ديالها في عهد الاستعمار من طرف المغاربة هي لا زالت صامدة، في حين مجموعة من الطرق الحديثة اللي تمت في العهد ديالكم اللي تتشرفوا عليها، تتعرض بسرعة متناهية للتلف والتدهور، بمجرد مرور واحد المدة وجيزة على صيانتها، وعلى سبيل المثال الطريق ديال مكناس تافيلالت الرباط والطرق ديال الدار البيضاء الرباط والطريق ديال مراكش.

وهذه المدونة، السيد الوزير، اللي تتطبقتوا على المواطن، هاذ الطرق ما موفرش لهذه المدونة اللي عملتمو، كيفاش بغيتو تحاسبوا هاذ المواطن على أخطاء خارجة عن طاقتهم، فإذا كانت السرعة تقتل حتى الطرق ديالكم، السيد الوزير، راه ما مأهلاش لهذا، راه حتى هي تقتل.

زعا هاذ الشئ، السيد الوزير، خصكم تعيدوا النظر، وبغيناكم تشوفوا حتى ذاك المشكل ديال الطرق اللي تيم فيها الكياس اللي تتسبب في حوادث السير، طرق الراشيدية، العيون، بوجدور والسيارة، بغيناكم تشوفوا هاذ المشاكل لجميع الطرق، وبغيناكم تحضروا معنا ونجيو تشوفوا هاذ الطرق ديال الراشيدية وسوس ماسة درعة، وتشوفوا السواح واقفين في القناطر، واقفين في الليل ما تيلقاوش فاش يدوزوا.

الله يجازيكم، السيد الوزير، بغيناكم تعتنيو بهذه المناطق وتعيدوا النظر فيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

بسرعة فائقة، لن أدخل في أجوبة تفصيلية، لكن لا يمكن الجزم بأن حالة الطرق بالمغرب مزرية، من طرق سيارة ومن مسالك إلى غير ذلك من طرق، وربطها بشبكة الطرق التي تركها الاستعمار، تذكر فقط بأن الاستعمار خلف 11056 كلم، 11000 كلم كلها كانت محترقة، شبكة الطرق حاليا تتوصل إلى 36000 كلم ديال الطرق اللي هي مبنية ومعبدة، إضافة إلى شبكة الطرق السيارة اللي فيها 1100 كلم، ومن دابا يونيو المقبل إن شاء الله مع فتح طريق السيارة ديال وجدة غاد تصبح 1450 كلم، إضافة إلى 1000 كلم اللي هي في طور الإنجاز ديال الطرق المزدوجة على غرار الطريق اللي تكلمنا عليه سابقا ما بين فاس ووجدة أو مكناس والحاجب أو الطريق ما بين مثلا تازة والحسيمة اللي غتنتطق إن شاء الله مع نهاية هذه السنة من بعدة ما أشرف صاحب الجلالة على مراسيم التوقيع على هذه الاتفاقية.

إذن حالة الطرق تتحسن يوم بعد يوم بطريقة ملحوظة جدا، حالة طرق السيارة جد جد إيجابية، حالة الطرق بصفة عامة عندنا معطيات

ثم هناك فاعل آخر اللي هما المختبرات، سواء المختبر العمومي أو المختبرات الأخرى اللي تيم اختيارها كذلك بطلب عروض، والتي تشرف على القياس ديال المعطيات الهندسية التي يجب أن نتأكد من المعطيات المتعلقة بها حتى نقارنها مع دفاتر التحملات.

ثم هناك أيضا المراقبة البعدية، بعد إنهاء الأشغال هناك طاقم آخر الذي يأتي لمراقبة هذه الإنجازات، وهكذا نتأكد من جودة الأشغال عبر هذا التداخل المتعدد ديال عدد المتدخلين كل واحد في اختصاصه.

أشير كذلك على أن أحيانا، ذكرتم السيد المستشار المحترم، على أنه بعض المرات يعني بضعة شهور بعد نهاية الأشغال نرى بعض الحفر إلى غير ذلك، طيلة هذه المدة تبقى الطريق تحت مسؤولية المقاول، أي عند انتهاء الأشغال وهاذو من الضمانات الأخرى للجودة بعد انتهاء الأشغال تتم العملية ديال الاستلام المؤقت ديال الورش، ثم تبقى مدة زمنية ديال سنة ديال الصيانة باش إذا بان شي عيب تيم الإصلاح ديالو على الكاهل ديال المقاول، وحتى نتأكد أنه ليس هناك أي عيب، ثم نسلم الاستلام النهائي بعد سنة.

أما فيما يخص ما جاء في السؤال في موضوع الطرق السيارة، بعض المقاطع اللي أثمرتم السيد المستشار المحترم أنهيت الأشغال مثلا في الرباط مكناس في 99 إذن هاذي 11 عام، أو الدار البيضاء سطات 9 سنين 2001، وهذه المدة طبيعية، ماشي للإصلاح لبدية السياسة الإصلاحية يعني الوقائية، لأنه الإصلاح الطريقي لا ينتظر الحفر، يبدأ بعد تقريبا 10 سنوات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات والمستشارين المحترمين،

في الواقع، السيد الوزير، في الرد على الجواب ديالكم اللي بغيت نقول لكم السيد الوزير أن الحالة ديال الطرق بجميع أنواعها، من الطرق السيارة والطرق الوطنية والثانوية وكذلك الممرات والمسالك تعرف واحد الحالة مزرية، هي مسألة واقع معيش لا يمكن التجاوز عنها أو القفز عنها.

وتنشوفو في الأجوبة ديالكم، السيد الوزير المحترم، أن الأجوبة ديالكم كلاسيكية تتجاوزوا نفس الجواب على الأسئلة، منذ الأسئلة اللي طرحت عليكم في الأول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للسيد كاتب الدولة في الشؤون الخارجية والتعاون للإجابة على السؤال.

السيد محمد أوزين، كاتب النولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السادة المستشارين على طرح هذا السؤال الشفوي المتعلق بحصول المواطنين المغاربة على تأشيرة السفر، لكن أود في البداية أن أشير إلى أن الحصول على التأشيرات يختلف باختلاف الأنظمة وقوانين الدول في مجال الهجرة، فالصعوبات - كما تعلمون - المرتبطة بهذا المجال تبقى رهينة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية - كما تفضلتم - لدى دول الاستقبال.

وتعزى هذه الصعوبات إلى عدة أسباب، نجلها فيما يلي:

1- توافد عدد كبير من المواطنين على المصالح القنصلية الأجنبية وخاصة الأوروبية للحصول على التأشيرة إما للسياحة أو التجمع العائلي أو الدراسة أو الأعمال أو العلاج إلخ... وهو نتاج طبيعي يعني العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين المغرب ودول أوروبا، إذ أن أكثر من 85% من جاليتنا تقم بالقارة الأوروبية.

2- أن بعض الدول المعنية بمنح التأشيرات تتوفر على قنصلية أو اثنين في مجموع التراب الوطني، وهو ما يؤدي طبعاً إلى تقاطر المواطنين بأعداد كبيرة عليها، وما يترتب عليه من ازدحام أمام مقرات هذه القنصلية، ثم أيضاً طبيعة القوانين المعمول بها في مجال الهجرة خاصة في أوروبا وكذا شروط منح التأشيرة، التي كما تعلمون، السيد المستشار المحترم، تخضع إلى مساطر وقوانين لا يكتفي مجرد استيفاء شروطها الحق في الحصول على الفيزا، هذا ولا يخفى عليكم أن البعد الأمني والاقتصادي أصبح يتحكمان في هذه السياسات، وهو ما يساهم في تعقيد شروط طلب التأشيرة، ويبقى الرفض أو القبول يعني التأشيرة خاضعين كما تعلمون لاعتبارات سيادية محضة.

لكن ومع ذلك، ما فتئت الوزارة تحت البعثات الأجنبية المعتمدة ببلادنا على تحسيسها بضرورة تحسين ظروف استقبال المغاربة ومعاملتهم بشكل لائق وإلى عناية خاصة للحالات الإنسانية.

كما لا تترك الوزارة أي فرصة تفوت خلال اللقاءات الرسمية أو المفاوضات مع الدول المعنية إلا وتثير انتباهها إلى مختلف المشاكل التي يلاقها المواطنون المغاربة في تعاملهم مع المصالح القنصلية الأجنبية، بل أكثر من هذا وذلك تدعوها إلى التعامل بمرونة وحفظ الكرامة مع طلبات التأشيرة وطبعاً من خلال تعزيز مصالحها بالوسائل المادية واللوجستكية الملائمة. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد كاتب الدولة، لك الكلمة السي قوضاض.

علمية التي كندل على أن تقريبا حالة الطرق من 65% هي جيدة أو حسنة و 35% هي داخلية في برامجنا وفي تصوراتنا لتحسين هذه الشبكة الطرق، ونخص ما نتمكن من تخصيصه في مجال إصلاح أضرار الفيضانات.

إذن كل هذه الأمور تبين بأنه حالة الطرق هي حالة تتماشى مع مستوى الاقتصاد الوطني، وتدفع بهاذ الاقتصاد الوطني إلى الأمام وإلى جلب الاستثمارات، وأشير كذلك بالنسبة للطرق أو للعلاقة مع مدونة السير أنه يكفي لأي أحد أن يلائم طريقة سيره وقيادته لأي عربة للطريق، علماً بأننا عززنا كل الجهود ديانا في مجال الطرق كما أشرت إلى ذلك سابقاً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة المباركة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون حول معاناة المواطنين للحصول على التأشيرة. للمستشارين المحترمين السادة: عبد القادر أقوضاض، الهاشمي السموني، عبد المجيد الخنكاري، محمد الكبوري، لحسن بلصري، مع الإشارة إلى أن السيد محمد أوزين كاتب الدولة في الشؤون الخارجية والتعاون سيتولى الإجابة نيابة عن السيد وزير الشؤون الخارجية في موضوع السؤال المعني.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال، السي عبد القادر قوضاض.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم.

يعمل بعض موظفي القنصليات في السفارات المعتمدة ببلادنا إلى احتقار المواطنين واستفزازهم كلما لجؤوا إليها من أجل الحصول على التأشيرة، في الوقت الذي تتعامل مصالحنا بالخارج معاملة حسنة مع المواطنين الأجانب، ناهيك عن الانتظار والوقوف لساعات طوال أمام أبواب السفارات، ليشعر المرء بالإحباط، إذ كانت بعض السفارات تشدد في إجراءات الحصول على التأشيرة مستندة في ذلك للحد من الهجرة الغير الشرعية ومحاربة الإرهاب، فإنه لا بد من مراعاة كرامة المواطنين وإيجاد حلول مناسبة لمعالجة الاكتظاظ أمام أبواب القنصليات.

من هذا المنطلق، السيد الوزير، ما هي التدابير المتخذة من طرف الحكومة بالتنسيق مع السفارات المعتمدة ببلادنا من أجل معالجة هاذ الموضوع في أجل معقولة وفي ظروف تضمن الكرامة الإنسانية؟ شكراً.

المستشار السيد عبد القادر قوضان:

شكرا السيد الرئيس.

طبعاً، السيد الوزير، احنا كتنهوه بأنه ما عندكمش سيطرة على القوانين، طبعاً كل دولة عندها مسطرة ديالها، صحيح، لكن بحكم أتم وزارة وصية، لابد من ربط الاتصال مع هذه القنصليات على الأقل، أعطيك مثال: كايين كثير من الملفات تتحط وكيستنى مولاها ما بين 4 أشهر حتى 5 أشهر باش يجابوه، هذا يمكن السفارة المغربية بالتدخل ديالها يحاولوا يسرعوا بالملفات ديال الناس، اللي مريض واش يساين 5 أشهر باش يمشي للخارج، اللي بغى يمشي يشوف عائلتو واش يساين 5 أشهر، هذا إشكال. النقطة الثانية، كايين الكثير من الملفات تستوفي الشروط، لكن ترفض ولأسباب ربما لأسباب واهية ولأسباب.. وهذا كييجر حتى بعض القنصليات ونجيو على سبيل المثال القنصلية ديال إسبانيا وتدير لك (Cachet) في (Passport)، (Cachet) بأنه رفضت لك، حتى إلى بغيتي تمشي لقنصلية أخرى كيقتي عندك بحال اللي أنت مشبوه، مواطن مغربي مشبوه دايرين لو (cachet) علاش؟

مبغيتوش تعطبولو الله يجيب التيسير، كي يقولوا مشيه، لا يعني بأننا نديرو لو هذا نعلموه، بمعنى أنه هاذ المسائل لابد كيخصها يتلقى لها الحل على أساس أنه نحفظو بها الكرامة ديال المواطن المغربي، هذا كلو كايين الناس اللي كييقاو يتصلوا بالهاتف، كايين بعض القنصليات اللي ما دخلوش ذاك الشئ في الحاسوب أو في الأترنيت، تياكلوا معه حتى ياكل واحد العدد ديال التليفونات، وهما ساين المسؤول ما كاينش، عاود مرة أخرى، ويحط ويجابو.. هذه كلها مسائل خصها واحد الشوية ديال الاهتمام من طرف وزارتم ومن طرف الحكومة.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب إن أردتم.

السيد كاتب البوالة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

شكراً السيد الرئيس.

الأكيد هو أن المغرب دائماً يحرص على المطالبة في جميع اللقاءات والمنتديات الرسمية التي تجمعها بالدول المعنية، يعني مطالبة بنظرة أو مقاربة شمولية لظاهرة الهجرة، تأخذ بعين الاعتبار أو تراوح بين الهاجس الأمني الذي نتفهمه، وطبعاً الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية وأيضاً حفظ الكرامة.

وأؤكد لكم، السيد المستشار، أي أنفهم مرابي السؤال وأهميته، فسنعدكم بأننا سنبدل المزيد من الجهود من أجل التأكيد على ذلك لكي

نحفظ كرامة مواطنينا ورجالينا، لأننا لن نرضى لهم المهانة كما جاء في سؤالكم أو الانتظارية أو الإحباط أو الاستفزاز أو ما شابه ذلك. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير، مع تشكراتنا على مساهمتكم في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية حول إعادة هيكلة المراكز القروية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، فليتنفضل.

السؤال متعلق بإعادة هيكلة المراكز القروية ومقدم من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، إذا لم يكن... موجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية عن إعادة هيكلة المراكز القروية أو بعض المراكز القروية.

المستشار السيد أحمد السنيني:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون، تعيش العديد من المراكز القروية بالمملكة أوضاعاً متردية ومزرية على مستويات متعددة، سواء من حيث تردي الشبكة الطرقية أو ضعف الخدمات الصحية أو سائر الخدمات الأخرى، إلا أن ما يهمني في هذا السؤال هو الوضعية المتردية للنسيج العمراني بهذه المراكز، فالعديد من البنايات يرجع تاريخها إلى الحقبة الاستعمارية، وبفعل عوامل الزمن وضعف اهتمام الحكومة بها، خصوصاً على مستوى الترميم والصيانة أصبحت آيلة للسقوط، وتهدد أرواح المواطنين وممتلكاتهم.

وفي هذا الموضوع، السيد الوزير، نود مساءلتكم ما الذي ستقومون به من أجل تأهيل النسيج العمراني بهذه المراكز؟ وأحتفظ السيد الرئيس بالوقت المحدد في إطار التعقيب وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد عبد السلام المصباحي، كاتب البوالة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المكلف بالتنمية الترابية:

شكراً السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

المستشار السيد أحمد السنيتي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، أشكركم على جوابكم، وأقول لكم، السيد الوزير، إن كانت هذه المعلومات لديكم كل هذه الإحصائيات وهذه الدراسات كلها موجودة نعم أسيدي رهن إشارة الحكومة ورهن إشارتكم، لماذا لحد الآن لازالت تعاني عدة مراكز قروية، وعلى سبيل المثال إقليم وزان برمته، اللي يحتوي على 16 جماعة، كلها تشبه بمراكز محطمة، غير الدور السكنية والتجارية الآيلة للسقوط، وتعيش في حالة مزرية ومتردية لسنوات طاول.

هنا، السيد الوزير، إذا كان عندهم هذه المعلومات كاملة وهذه الدراسات كاملة إذن هناك نعتبر على أن هناك مغرب نافع ومغرب غير نافع، هناك أقاليم تعطى لها العناية الحكومية، وهناك مراكز قروية وجماعات وأقاليم عانت وتعاني من التهميش ليومنا هذا، وبالتالي، السيد الوزير، نتمنى من الله العلي القدير أن تفعل الحكومة الخطابات المولوية الغالية التي يوليها صاحب الجلالة نصره الله للعالم القروي وللمراكز القروية إلى غير ذلك، وبالتالي السيد الوزير أتم لا تفعلون الخطاب المولوي الغالي اتجاه بعض المراكز القروية، هناك نداءات متعددة ومتنوعة لسنوات طوال، السيد الوزير، وقال السيد وزير الإسكان في السنتين الماضيتين على أنه سيتم إبرام اتفاقية معنا في الوكالة الحضرية بتطوان وبقي ذلك الكلام حبرا على ورق، اتجاه المراكز ديال مقريصات، زومي، بريكشة، سيدي رضوان، عين دريج، إلى غير ذلك.

إقليم يعاني من التدهور ديال المراكز ديالو، ونحن السيد الوزير لسنا راضون عن هذه الوضعية التي نحن عليها، وبالتالي، السيد الوزير المحترم، الإشكالية اللي مطروحة الآن هي الزائرين لهذه المراكز، وهو، السيد الوزير، نعتبر على أن المراكز القروية هي الواجحة الرئيسية للساكنة وللأقاليم وللزائرين إلى غير ذلك، وبالتالي، السيد الوزير، إلى كان عندهم شي رؤية حالا ومستعجلا وتريدون تطبيق وتفعيل الخطاب المولوي الغالي، ها إقليم وزان عندو 16 ديال المراكز القروية كلها عانت ولازالت تعاني من التهميش ومن الحرمان في جميع المراكز القروية.

وبالتالي، السيد الوزير، احنا ما نوده بالسؤال ديالنا هو لا ننتقد بقدر ما نشير الانتباه اتجاه هذه المراكز القروية، السيد الوزير، بإقليم وزان برمته، وبالتالي السيد الوزير لابد الحكومة أن تولي اهتمام بالغ لهذه المراكز القروية حتى نضطف وننتهي ونلتحق بسائر أقاليم المملكة اتجاه هذا المجال. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على التعقيب، تفضلوا.

شكرا لطراح السؤال من فريق الأصالة والمعاصرة، وجوابا على سؤالكم لابد من التذكير أولا بالعناية التي يوليها صاحب الجلالة حفظه الله لسكان العالم القروي، وبغاية تدارك التأخر وتصحيح الاختلال المجالي والاجتماعي بين المدينة والقرية.

وفي إطار التعليمات الملكية، لابد كذلك من الإشارة إلى انكباب الحكومة على إعداد وتنفيذ برامج واستراتيجيات عامة وقطاعية، تهدف إلى تنمية العالم القروي بشكل عام والمراكز القروية الصاعدة بشكل خاص، وهذه المراكز القروية الصاعدة هي تلك المراكز التي تعرف مؤهلات للنمو اللاتي ديموغرافيا ومجاليا مع دينامية للتمدين، هذه المراكز القروية تيسكها مليون و35 ألف و648 نسمة حسب الإحصاء ديال 2004 بمعنى 6% من السكان الحضريين.

تدخل وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية بالمراكز القروية الصاعدة، يتم أولا من خلال برنامج تحديد المراكز القروية الذي تعده الوكالات الحضرية باعتماد مجموعة من المعايير، وكذلك تتدخل من خلال عدد من البرامج أولا البرنامج ديال التعمير، بحيث أنها تسهر على إعداد تصاميم التنمية الخاصة بالتكتلات القروية، وتم إعداد 657 تصميم مصادق عليه و325 في طور الدراسة، تصاميم التهيئة الجماعية 65 في طور الدراسة و4 مصادق عليها، المساعدة الهندسية والتقنية المجانية لفائدة سكان العالم القروي، بحيث تم تسليم 3234 تصميم، دراسة المعار الجهوي للتعرف على خصوصية غنى وتنوع التراث، هناك 15 دراسة، 6 ديال الدراسات منتهية، و9 في طور الإنجاز، وكذلك هناك صيانة وإعادة تأهيل القصور والقصبات والمراكز القروية الصاعدة.

فيما يتعلق بمجال الإسكان، هناك برنامج عمل محدد بين 2008 و2012 يتضمن 81 ألف وحدة، مقسمة إلى 45 ألف وحدة لإعادة الهيكلة، وذلك لمعالجة تقادم وتدهور الأنسجة في إطار برامج إعادة الهيكلة التي تشرف عليها الوكالات الحضرية، في سنة 2010 تم فتح الأوراش في 23 ألف وحدة مقسمة، 14 ألف وحدة لإعادة الهيكلة و9 ديال الآلاف وحدة سكنية.

النسيج العتيق في هذه المراكز القروية الصاعدة، هناك 16 عملية، 3 منتهية، 709 وحدة لإعادة التأهيل، 5 انطلقت ب 1079 وحدة و8 مبرجة اللي تهم 1187 وحدة سكنية، هناك كذلك العناية بالتجهيزات من خلال توسيع العمل بالدور المتعددة الخدمات، هناك 6 ديال الدور متعددة الخدمات ومشاريع أخرى قروية مندمجة ترابية اللي تتم على أساس الميثاق الجماعي لهذه المراكز القروية الصاعدة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، لكم الكلمة الأستاذ في إطار...

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية الترابية:

أولا الحديث عن المغرب النافع والمغرب غير النافع، لا يمكن أن تنبأه اليوم في إطار المشروع المجتمعي المتكامل، المتعادل، المتضامن، الذي يشرف عليه جلالة الملك حفظه الله من خلال المنظور الترابي الشامل والمندمج، الأرقام التي أعطيت هي أرقام تهم الوطن، أما فيما يتعلق بإقليم وزان، فالحكومة معنية به أيما عناية بتعليمات مولوية سامية.

وفيما يتعلق بوزارة الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، فهناك مشروع ترابي مندمج التي تهم الجماعات ديال وزان، والتي مخصين لو 60 مليون ديال الدرهم، تعطل لأنه كان غادي يخرج في سنة 2009 لأسباب منها التأخر في وجود عامل في إقليم وزان، الآن موجود عامل، أجرى عدد من الاجتماعات مع الفاعلين المحليين، وأنه اليوم هذا المشروع بصدد معرفة طريقه باش يخرج إلى حيز الوجود.

هناك نقاش باش هاذ 60 مليون درهم تكون موزعة بالطريق اللي تحقق هذا التكامل، هاذ التكامل المندمج، تدخلات أخرى تهم السكنى وتهم التعمير وتهم التأهيل، هذه واخذة طريقها كذلك فيما يتعلق بإقليم وزان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد كاتب الدولة.

السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير الإسكان أيضا، موضوعه الحفاظ على المدن العتيقة من الانهيار، للمستشارين المحترمين السادة: محمد المفيد، حسن عكاشة، محمد القندوسي، عبد الله الغوتي، أحمد بنيس.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، السبي المفيد... تفضل في إطار نقطة نظام، يتعلق الأمر بموضوع السؤال؟

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

احنا ابغينا توضيح، توصلنا في فريق الأصالة والمعاصرة صباح اليوم كيف ما هو الشأن بالنسبة للفرق البرلمانية الأخرى بلائحة الوزراء اللي كيتعذر عليهم حضور هذه الجلسة، ليس من بينهم السيدة وزيرة الصحة، وعلى أساس هذه اللائحة هيأنا أسئلتنا، فيها جوج أسئلة تتعلق بقطاع الصحة، والآن نفاعاً بأن السيدة الوزيرة تعتذر في آخر لحظة، وهذا أمر غريب.

ثانيا، ومن باب التضامن الحكومي، كان من المفترض كيف ما تفضل السيد الوزير وأنا عن زميله وزير الإسكان أن يتكلف أحد السادة الوزراء بأن ينوب عن زميلته، لاسيما وأنه عندنا وزير مكلف بالعلاقة مع البرلمان اللي مع الأسف ما حضرش، فنحن نطرح سؤال، كين شي حاجة اسميتها استخفاف بالبرلمان أو لا؟ ابغينا نفهمو.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، إذا سمحتم، جوابا على سؤالكم أن حق الاعتذار مكفول للسادة الوزراء كما هو مكفول أيضا للسادة المستشارين، ويضمنه القانون الداخلي للمجلس، كيف كيقولوا الغائب حجتو معه، احنا ما يمكن لنا نترقبو ما هي الالتزامات التي يمكن أن تكون عند السيدة الوزيرة، ولهذا يكفل القانون الداخلي للسيدة الوزيرة أن تعتذر، كما يكفل للسادة المستشارين، لهذا وبه وجب إخباركم، وننتقل إلى السؤال...

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

نحن نفهم، السيد الرئيس، وتفهم بأن هناك حالات اللي من حق السادة الوزراء يتغيبوا فيها، ما قلنا والو، ولكن كيقولو علاش في إطار التضامن الحكومي ما يتكلفش أحد السادة الوزراء أو الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان بأن ينوب عن زميلته، لأنه احنا ما شي حتى في آخر دقيقة، ويقال لنا كذا، وهذا يجرمنا من حقنا في طرح الأسئلة اللي...

السيد رئيس الجلسة:

كم من مرة أتوا السادة الوزراء إلى هنا، واعتذرنا لهم لأنه السيد المستشار غير موجود، أنا لست بصدد الدفاع عن جهة ما، ولكن القانون يدفع بهذا، ولا بد أن نضمن هذا الحق للحكومة ولأنفسنا.

أما ما يتعلق بنبأبة الوزير عن الآخر، فهذا شأن حكومي، ويخضع للسلطة التقديرية في إطار العلاقة، احنا علاقتنا بالحكومة يضمنها الدستور وينظمها الدستور، والقانون الداخلي، شكرا.

لكم الكلمة الأستاذ محمد المفيد لشرح سؤالكم المتعلق بالحفاظ على المدن العتيقة من الانهيار.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

لا يختلف اثنان على أن المغرب من البلدان التي لها تاريخ عريق، وتزخر بمآثر تاريخية لازالت صامدة على مر التاريخ، حيث صنف العديد من المدن المغربية كتراث عالمي، وتعتبر قبلة للسياح الأجانب من مختلف بقاع العالم، إلا أنه بالمقابل لا تعرف هذه المدن العتيقة العناية اللازمة بها، مما يجعلها عرضة للتلف والانهيار في غياب الصيانة والترميم والحماية أحيانا من التخريب والإتلاف.

وهناك بعض الإحصائيات تشير إلى وجود حوالي 34 مدينة مغربية عتيقة في مختلف ربوع المملكة المغربية، تحتاج إلى الصيانة والإصلاح وترميم معالمها ومنشآتها التاريخية التي تبرز عظمة المغرب وتاريخه الكبير.

السيد الوزير، ما هي التدابير والإجراءات التي ستتخذها الحكومة المغربية بمختلف القطاعات المتداخلة في هذا المجال من أجل صيانة هذه المدن العتيقة وحماية معالمها من التلف والانهيار؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية الترابية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم من فريق التجمع الدستوري الموحد على هاذ السؤال نتاعو، ولا بد من الإشارة إلى كون، وكما جاء في سؤالكم، أن المملكة غنية بتراثها المعماري الحضري والقروي الذي لا يقدر بثمن، غير أنه مهدد بالضيق والانهيار، إذا لم يوصن ويرد له الاعتبار، لكن التدخل ليس محصورا في قطاع، لكنه هو تدخل مشترك، بحيث أن التدخل في المهدد بالانهيار يستلزم تدخل وتمويل مشترك بين كل الأطراف المعنية، التي هي الدولة بمختلف قطاعاتها، التي هي المنظومة المحلية، والتي هم السكان.

البرنامج الذي مخصص لهاذا السكن العتيق والمهدد بالانهيار هو مليار و 480 مليون تقريبا، والأسر المعنية هي 144 ألف أسرة على الصعيد الوطني، 112 ألف تقطن بالمدن العتيقة والقصبات والقصور، و 32 ألف تقطن في الأحياء غير القانونية، الدعم الإجمالي الذي مخصص للمدن العتيقة يصل إلى 868 مليون درهم، كيفاش يتم هذا التدخل؟ هناك عدة مقاربات. أولا، فيما يتعلق بالمقاربة الإجرائية فاش يكون عندنا واحد المدينة عتيقة التي فيها دور مهددة بالانهيار، تنجز دراسة تقنية لتصنيف البناءات حسب درجة الخطورة، وهذا الخطورة فيها 3 درجات:

أ- التي تستلزم الأمر بالإفراغ والهدم؛

ب- دعم البناء والإصلاح المستعجل؛

ج- الترميم.

وحصيلة البرنامج للفترة التي تنطلق من 2002-2010 هو التعاقد بشأن 100 عملية لفائدة 137 ألف أسرة، منها 72 ألف استفادت بشكل مباشر، إما من إعادة الإسكان، وإما بدعم البناءات، وإما مساعدة مالية مباشرة، 65 ألف أسرة بشكل غير مباشر التي تيمم الترميم وتبليط الأزقة وإنجاز المنشآت الوقائية من الفيضانات.

نوع التدخلات إعادة الإسكان أو إيواء الساكنة المعنية، الدراسات وتتبع أشغال الدعم، إعادة تأهيل الشبكة التحتية والواجهات، تتبع الاعتمادات المرصودة لهذه العمليات وتجميع ونشر التجارب.

الآلية ديال التنفيذ بالنسبة لوزارة الإسكان والتعمير وكذلك بالنسبة للمتدخلين الآخرين مؤسسة العمران، والبرنامج ديال التدخل هو تيمم أولا من خلال التغطية بوثائق التعمير وثانيا موثائق الهندسة المعمارية.

التغطية بوثائق التعمير، تم إنجاز 7 ديال الدراسات المعمارية التي كتبهم بجمع، والصويرة، وأزمور، ومراكش، وصفرو، والبهليل والمنزل، 4 ديال تصاميم التهيئة، ورد الاعتبار تم المصادقة عليها، وتتم صفرو والبهليل والمنزل وأصيلة، 12 دراسة معمارية وتصميم التهيئة في طور الانجاز: الرباط، تازة، طنجة، تطوان، تارودانت، العرائش، القصر الكبير، شفشاون، وجدة، بني ملال، دمنات، آسفي، قصر آيت بن حدو، قسبة دبدو، إعداد دراسة بخصوص تهمين التراث المعماري والعمراني، ورد الاعتبار للمدينة العتيقة للصويرة، بحيث أنه هناك 2 ديال الدراسات، واحدة تهم حي الملاح والأخرى تهم المدينة العتيقة، وتتبع إعداد البرنامج المزوج لتأهيل المدينة العتيقة لتطوان.

وهناك كذلك موثائق الهندسة المعمارية: 5 ديال الموثائق تم إنجازها وشرع في تفعيلها عبر اتفاقيات التمويل، وتهم شفشاون والمضيق والفيندق وآسفي وزاكورة، و 5 ديال الوثائق الهندسية التي تم إنجازها، وتهم وزان ومراكش وتازة وواد بوفكران ومكناس، و 19 الوثيقة في طور الانجاز.

هناك موثائق الهندسة المعمارية والعمرانية والمناظر الخاصة بالسكن الاجتماعي، التي تسلمت المرحلة الأولى منها، والتي كتبهم جهة طنجة تطوان، ومتابعة إنجاز الموثائق الخاصة بالسكن الاجتماعي بطنجة وتطوان ومكناس ومراكش، وهناك تدخل عن طريق المقاربة القانونية، بحيث أنه أعدنا اليوم مشروع قانون خاص بالتدخل في المباني الآيلة للسقوط، التي تبيحد طريقة التدخل ومساطر التدخل والتمويل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم.

المستشار السيد خيري بلخير:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب حول هذا السؤال، ولكن اللي بغينا نلاحظه هو ضعف الوتيرة، لأننا نعرف أن هناك عدة مناطق في المغرب، وبالخصوص المدن العتيقة كفاس، مثلا النواحي ديال الراشدية وفكيك وورزازات، لأن كنشوفو الآن الجمالية ديال المدن الكبرى، شفنا واحد الأموال باهظة تنصرف، ولكن أهملنا هذه المدن العتيقة، كيفاش غادي تقولو أننا كترهنو على السياحة في هذه المناطق باش نجليو واحد العدد ديال السواح، ولكن كنشوفو أن مقارنة ما بين الأموال التي كتصرف على المدن في الجمالية ديالها بالطرق وبالتشجير وكذا، وهاذ المدن بهاذ الأسوار والقصبات وهاذ البناءات هي اللي عندنا إشكالية أن هاذ الميزانية ضعيفة

الإنتاجية، كالفلاحة وتربية الماشية أو التزويد بالماء لاستعمالات منزلية أو ترفيهية.

وللسدود الصغرى امتيازات متعددة على المستوى المعيشي للسكان من خلال مساهمتها في تحسين الأمن الغذائي والوقاية من الأمراض، وبالتالي الرفع من المستوى الصحي للسكان وللمنظومة البيئية ككل.

ورغم الأهمية الكبرى لهذه السدود، كما تم ذكره، فإننا نلاحظ عدم وفاء الحكومة بالتزاماتها، وذلك بإنجاز 10 سدود كبيرة و60 سدا متوسطا وصغيرا، كما ورد في التصريح الحكومي، ثم كانت مفاجأتنا كبيرة حينما غيب السيد الوزير الأول في تصريحه بمناسبة مرور سنة ونصف من عمر الحكومة الحالية أي معطيات أو معلومات عن وتيرة إنجاز وتشيد السدود الصغرى، مكفيا بملاحظات عامة وبرامج مستقبلية قد تتحقق أو لا تتحقق.

فانطلاقا من هذه المعطيات نسألكم، السيد الوزير، عن ما هي الإجراءات العاجلة التي تعتمرون القيام بها من أجل تسريع وتيرة إنجاز السدود الصغيرة والمتوسطة؟ وهل سياستكم مبنية على مقاربات تشاركية مع فاعلين ومتدخلين محليين وباحثين في هذا المجال؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الأستاذ عبد اللطيف اسطمبولي، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف

بالتنمية الترابية:

السيد الرئيس،

شكرا للسيد المستشار المحترم على سؤاله الهام، وأعتقد أنه لا بد هنا من التأكيد، وكما جاء في مضمون سؤالكم، أن وقع المنجزات من سدود وتجهيزات مائية مختلفة، كان له على الدوام الأثر الكبير في مواكبة الجهود التنموي الذي بذلته بلادنا منذ سنين ليشمل كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويضمن الأمن المائي والغذائي من خلال تلبية مختلف الحاجيات المتنامية، وتخطي الظروف الصعبة لتزدد فترات الجفاف وتقاطعها مع سنوات ممطرة وحماية الأشخاص والممتلكات من الفيضانات بجهات مختلفة بالمملكة.

لقد جاء فعلا التصريح الحكومي سنة 2007 ببرامج تؤكد هذا التوجه من خلال الالتزام بإنجاز 10 سدود كبرى و60 سد صغير ومتوسط في أفق سنة 2012، واليوم نسجل بارتياح أنه لم يقع أي تراجع في وتيرة إنجاز السدود، بل على العكس هناك ارتفاع لهذه الوتيرة، إذ تم تدريجيا الانتقال من إنجاز سد كبير كل سنة إلى 3 سدود كبرى أو 4 حاليا، كما أن المشاريع المنجزة والمبرمجة ستتعدى ما جاء به التصريح الحكومي في أفق 2012 إلى

وضيفة، بالخصوص هاذ السنوات اللي كانت بعد حكومة التناوب اللي كانت قبل ما كانتش حتى شي دعم لهاذ المدن، وكنتمى أن وزارة الثقافة كذلك حتى هي تكون مساهمة في هاذ المجال والحكومة ككل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، تفضل.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف

بالتنمية الترابية:

بغيت غير نقول للسيد المستشار المحترم بأنه ليس هناك إهمال لهذه المدن، والدليل على ذلك هو ما ورد في نص الجواب على سؤالكم، بحيث أنه جميع المدن هي موضوع اهتمام وعناية، كما أنه هناك برنامج ديال التأهيل الحضري اللي خاص بوزارة الإسكان و التعمير، واللي تيمم القصور والقصبات، وهناك عمل جيد يتم الآن، بل هناك العديد من القصور والقصبات التي تم تأهيلها، ولازال هاذ البرنامج مفتوح.

هناك كذلك خلق معهد وطني للبحث في الوسائل المحلية التي تستعمل في هذه القصور و القصبات، وهناك كذلك عمل مع جمعيات المجتمع المدني، منها جمعيات الطريق اللي موجودة في الراشيدية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير الطاقة و المعادن والماء والبيئة المكلف بالماء والبيئة حول سياسة بناء السدود الصغرى، وسيتولى الإجابة عنه بالنيابة السيد كاتب الدولة المكلف بالتنمية المحلية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

يعتبر بناء السدود الصغرى بالمغرب من بين الحلول التنموية المتعددة الوظائف لكونها تسمح بتجميع مياه الأمطار، يهدف تغطية الفرشاة المائية والوقاية من الفيضانات، حياة وممتلكات المواطنين، وتوفير المياه خصوصا في المناطق الجافة وشبه الجافة، فاستعمالها يمتد بشكل كبير إلى القطاعات

متر مكعب مشات أدراج المياه مع البحر، وبقت تقريبا عندنا الحقينة كلها
يله فيها 17 و 18 مليار متر مكعب، نمتناو الأمطار تجينا كل سنة، ولكن
خصنا السياسة المائية إعادة النظر فيها.

بالنسبة للمناطق الجنوبية، هاذ السياسة اللي قلتو، السيد الوزير،
دبا عدد المشاريع: 11 مشروع كبير و 49 صغير، بغينا السؤال (le
planning) ديال الحكومة، شحال باقي ل2012؟ سنتين، السؤال واضح،
واش الحكومة عندها إمكانيات أخرى باش توصل لهاذ المشروع، ولا ما
غاديش توفي بالوعد ديالها؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، لك الكلمة السيد الوزير في إطار الرد على
التعقيب.

السيد كاتب البوالة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية الترابية:

أولا حسب الجواب وأن الحكومة وكما ورد في الجواب سنتفي بالتزاماتها
بل وستتجاوز هذه الالتزامات، كذلك فيما يتعلق بالدراسات التي تقوم بها
الوزارة المسؤولة هي تأخذ بعين الاعتبار هذه السياسة على المدى القصير
والمتوسط وبعيدة المدى، وتسعى إلى تحقيق أهداف.

أهداف سياسة السدود هي:

- تعزيز المكتسبات فيما يخص تعبئة الموارد المائية السطحية؛
- تأمين التزويد بالماء الصالح للشرب في الوسط الحضري والقروي؛
- تطعيم الطبقات المائية التي تعرف استنزافا بفعل الاستغلال المفرط؛
- تدعيم مخطط المغرب الأخضر بتوفير مياه السقي للأراضي الفلاحية؛
- تقليص تأثر المغرب بالكوارث الطبيعية، منها الفيضانات؛
- وتحسين الحماية من الظواهر القسوى، بما في ذلك الجفاف.

إذن الأهداف فهي واضحة وهي مرسومة، وبالتالي فما التزمت به
الحكومة أنها سنتفي به في أفق 2012، بل هناك نظرة بعيدة المدى تصل
إلى سنة 2030.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، باسم المجلس نشكركم على مساهمتكم في هذه
الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة حول
ضرورة إحداث إطار قانوني يوضح شروط ممارسة الرياضة الاحترافية،
للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، عبد الحميد بلقيل، عبد
الكبير برقية، خليل الإبراهيمي، بنجيد الأمين.
الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

ما يزيد بكثير عن 10 سدود كبرى وحوالي 100 سد صغير ومنشأة للحماية
من الفيضانات عوض 60 سد الملتزم بها من طرف الحكومة.

وقد أكدت الحكومة على هذا التوجه الهام في عدة مناسبات لتعبئة
شاملة للموارد المائية، بحيث حظي هذا القطاع بالأولوية القصوى، إذ
تضاعفت الاعتمادات المرصودة للقطاع لتنتقل من 1,2 مليار سنة 2006
إلى 2,5 مليار درهم كاعتمادات للأداء سنة 2010.

هذا، وقد جاءت الإستراتيجية الجديدة للسياسة المائية، التي تم عرضها
على أنظار صاحب الجلالة نصره الله، لتؤكد على ضرورة مواصلة تعبئة
الموارد المائية بإنجاز 1000 سد صغير و60 سد كبير في أفق سنة 2030،
في إطار تصورات جدية تأخذ بعين الاعتبار إكراهات التغيرات المناخية،
وتدعو كذلك من خلال محاور أخرى إلى الاقتصاد في استعمالات المياه
وتمتية الموارد المائية غير التقليدية.

وهكذا، تعرف حاليا مختلف جهات المملكة إنجاز عدة مشاريع، تتضمن
11 سد كبير في طور الإنجاز بكل من أقاليم صفرو والخميسات، الصويرة،
تطوان، تارودانت، الراشيدية العرائش، شفشاون، شيشاوة، خنيفرة،
ورزازات، إضافة إلى 49 سد صغير ومنشآت للحماية من الفيضانات في
كل من أقاليم أكادير، سيدي إفني، قلعة السراغنة، الخميسات، سيد
قاسم، وجدة، الرحامنة، طنجة، إفران، خريبكة، الراشيدية، بولمان،
خنيفرة، السارة، تطوان، بركان، أوسرد، الداخلة، أزيلال، الناظور،
المضيق، الحسمة، فكيك وسطات.

وأود كذلك أن أؤكد على أن الحكومة عازمة على مواصلة المجهود بالرفع
من هذه الوتيرة، وذلك بإنجاز حوالي 50 سد صغير أو تلي سنويا في إطار
شراكة بين مصالح الدولة والشركاء الآخرين الفاعلين في الميدان من هيآت
منتخبة ومؤسسات عمومية، ومن المنتظر أن تم هذع المنشآت جميع
المناطق ببلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، التعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد مصطفى التومة:

شكرا على ما جاء على لسان السيد الوزير لأن "وجعلنا من الماء كل
شيء حيا"، صدق الله العظيم.

سياسة السدود منذ بداية الاستقلال والمغرب غادي في هذا المجال،
ولكن في إطار الإستراتيجية الجديدة لمواصلة تعبئة المائية، ظهر هاذ
القضية ديال الفيضانات اللي كانت في المنطقة ديال الغرب، هادي سياسة
الحكومة خصها تصور جديد في إعادة السياسات المائية، لأنه كين الحقينة
لا ديال السدود الخمسة اللي مجاورة لمنطقة الغرب، يجب التفكير في
مشروع كبير، المسائل التواصلية بالنسبة للحقائ المائية، راه خص يكون
(la canalisation) باش حتى نحاولو نتحكمو في الماء، حوالي 40 مليار

المستشار السيد عبد الحميد بلفيل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية المتضمنة في الرسالة التي وجهها جلالة الملك نصره الله للمشاركين في الأيام الوطنية للرياضة المنعقدة يومي 24 - 25 أكتوبر 2008 من أجل إعطاء نفس جديد للرياضة الوطنية، حيث تم إعداد خريطة طريق ووضع لئنة أولى في مسار تأهيل الإطار القانوني المنظم للرياضة، وذلك من أجل إضفاء انسجام على المنظومة القانونية الوطنية وملاءمتها مع التشريعات الدولية المعمول بها في هذا المجال لتعزيز التنافسية والشفافية لدى الفاعلين الرياضيين وتشجيع الاستثمارات الخاصة في مجال الرياضة.

لنا نساألكم، السيد الوزير، هل هناك تفكير في إحداث إطار قانوني يوضح شروط ممارسة الرياضة الاحترافية في أفق إحداث عصبة احترافية لكرة القدم؟ ولا بد من التأكيد على أن الاحتراف يهيم التسيير وحياة اللاعبين.

كما تعلمون، السيد الوزير، هناك عدة فرق في كرة القدم يسيرها أشخاص غير مؤهلين أخلاقيا للتسيير، كما نتمنى في هذا القانون الجديد أن تأخذوا بعين الاعتبار طريقة تكوين المكاتب ووثائق الانخراط. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم، لكم الكلمة السيد وزير الشبيبة والرياضة المحترم.

السيد منصف بلخياط، وزير الشبيبة والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر السادة المستشارين المحترمين على طرحهم هذا السؤال المهم، وأقول بأن وزارة الشباب والرياضة لن تفكر في خلق إطار قانوني، بل عملت على خلقه وذلك عن طريق قانون، اللي هو قانون جديد 30.09 المتعلق بالتربية البدنية تنفيذا لمضامين الرسالة الملكية، والذي كان في هذه القبة في شهر يوليوز، وتمت المصادقة عليه.

هذا القانون هو قانون مهم، يعطي الإطار القانوني لأول مرة في المملكة لخلق عصبة احترافية، حيث أن القانون جاء في مكان القانون اللي هو ديال 1987، أذكركم بأن القانون ديال 1987 هو قانون اللي جات المراسم التطبيقية ديالو في سنة 1993.

إذن القانون اللي هو متعلق بالرياضة، القانون التطبيقي ديالو هو صعب، لماذا؟ لأن القانون فيه 118 مادة، وفيه 8 أبواب، ولكن رغم ذلك نحن وراء خروج هذا القانون بالجريدة الرسمية، حيث أنه سيخرج بالجريدة الرسمية يوم 4 نونبر من هذه السنة، بعد 15 يوم، والقوانين التطبيقية

سوف تخرج يوم 4 يناير 2011، وذلك بمناسبة الدورة الثالثة ل (les assises) ديال الرياضة اللي غيكونوا في مراكش بمناسبة افتتاح ملعب مراكش الكبير.

وبهذه المناسبة، سوف نعمل على خروج وإخراج القوانين أو النقاش مع الجمعيات الرياضية لكي نخلق القوانين المتخصصة بالعصبة الاحترافية، والعصبة الاحترافية هي عصبة اللي غادي تخرج من طرف الجامعة الملكية لكرة القدم بدفتر تحملات، وأعلن رسميا أن العصبة الاحترافية لكرة القدم سوف تنطلق في الموسم الكروي 2011-2012.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، لكم الكلمة في إطار التعقيب، الأستاذ المحترم السيد عبد الكبير برقية.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا معالي الوزير على جوابكم، وشكرا على إعطاء إيضاحات بالنسبة للتواريخ، لأنه هذا مهم، إلا أنه أشرت بأن النسبة لقانون 87 لم تصدر النصوص التطبيقية إلى غاية 1993، والآن سوف نعيش نفس المرحلة بالنسبة للنصوص التطبيقية إلى غاية 2011، أعتقد بأنه لا بد أن يكون الإسراع بالنسبة لحياة الفرق.

نحن نتابع حيويتمكم بالنسبة للنشاط الذي يهيم الشباب، وبهم سياسة الشباب والشبيبة، وتابعت بإمعان ما قلتم في مداخلتكم في استجواب تلفزيوني مع بعض الصحفيين، وتحدثتم عن مساهمة مادية بالنسبة للاعبين في إطار محدود ديال (le SMIG)، وتحدثتم عن بعض الضمانات بالنسبة لحالاتهم الصحية.

كل هذا مهم بطبيعة الحال، ولكن الآن هناك فشل بعض الفرق، لا بد أن يكون تحديد مسؤولية من الذي كان وراء فشل هؤلاء الفرق، لأنه إذا لم نحدد الأسباب، وإذا لم يتحمل كل واحد منا مسؤوليته، سوف نعيش نفس المرحلة، علما بأنه القانون كذلك سوف يعطي بعض الإمكانيات المادية للفرق، ولكن لأشخاص معينة، علما بأنه ينص على 30% بالنسبة للجمعيات التي كانت تمارس نشاطها.

أعتقد بأنه لا بد أن يكون إضافة قانون لتحديد المسؤولية في حالة الفشل، لأنه عشنا بعض المراحل التي نتأسف إليها، كانت فرق في مستوى عالي على الصعيد الوطني وأصبحت من الهواة، هل يمكن كمسؤولية لوزرة أن تتخلى عن مسؤوليتها؟ لا بد أن الوزارة تأخذ مسؤوليتها بالنسبة للفشل ولدراسة الفشل، ومن طبيعة الحال إعطاء بعض الضمانات لساكنة بعض المدن التي الآن أصبحت تفتقر إلى فرقها.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بغيت غير ندقق بالنسبة للتواريخ باش تكون الأمور واضحة، إذا كان في 1987 وزارة الشباب أخذت 6 سنوات للخروج بالمراسم التطبيقية، هاذ المرة وزارة الشباب والرياضة أخرجت قانون اللي هو قانون الاحتراف، اللي المغرب كلو تيتسنه منذ 23 سنة، في وقت اللي هو لا يتجاوز 9 شهور، والنصوص التطبيقية سوف تخرج يوم 4 يناير 2011، معنى ذلك 8 أسابيع من بعد خروج القانون بالجريدة الرسمية.

ثانيا، أظن بأن هاذ القانون داز من هاذ الغرفة الموقرة، وكان المفروض إذا كان خصنا نزيدو شي مسؤوليات أو نحسنو هاذ القانون ندخلو بهاذ التحسينات لما كان تيتداكر ويتداول عليه القانون في الغرفة، ولكن هاذ الشيء ما تدارش، هذا ما تيعنيش بأنه ما خصناش نحسنو الأمور.

أظن بأنه المسؤولية هي مسؤولية متعلقة بالجمعيات التي تسير الفرق الرياضية، وخاصة بالنسبة للمسؤولية المتعلقة بالجموع العامة، اللي هو مهم في القانون الاحترافي هو أنه غادي نخلقو ونعطيو المجال قانونيا للجمعيات الرياضية باش يخلقوا مؤسسات وشركات، والجمعية الرياضية سوف تعمل على إبرام عقد مع المؤسسات الرياضية، اللي غادي تكون مؤسسات تجارية، وهاذ المؤسسات التجارية دخلناها في نطاق القانون على الشركات، الذي يرغم أي مسير على الشركة اللي هي شركة (société anonyme) باش يكون عندو واحد (le commissaire aux comptes) محلف، اللي يتضمن الشفافية ديال الأرقام.

نقطة أخيرة اللي هي أساسية في هاذ الموضوع، هو أن الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم عملت على رغم جميع فرق الدرجة الأولى باش يكون عندهم عقد اللاعب، واليوم جميع اللاعبين لكرة القدم عندهم عقود، وهاذ العقد هو عقد احترافي مبلغ مالي اللي هو (le minimum) ديال 2500 درهم، ولكن تعرفو بأن اللاعبين ديال الكرة عندهم واحد المبالغ اللي هي أكبر من ذلك، خاصة لما تيفوزوا بالمباراة إلى آخره.. عن طريق التحفيز.

وأخيرا اللي هو مهم، هو أنه لأول مرة عندهم التغطية الاجتماعية وعندهم التغطية الطبية، اللي تتخليهم يشوفوا المستقبل دياهم بتناؤل، ولكن أنا متفق معك على النقطة ديال الجموع العامة، ولا عندك أي اقتراح بالنسبة للكيفية باش نعملو الجموع العامة وديال الانتخابات ديال الرؤساء وديال المكاتب، احنا مستعدين ندخلو المقترحات ديالك في القوانين التطبيقية باش نمشيو بتقدم بالنسبة لتدبير الرياضة الوطنية بطريقة وبوتيرة اللي هي وتيرة اليوم ماشية بطريقة عادية.

وشكرا السيد المستشار.

السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير، انتهت التعقيبات، إذن نشكر السيد وزير الشباب والرياضة. وننتقل إلى السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول صناديق العمل، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون،

اسمحوا لي في البداية أن أذكر بأن هذا السؤال كنا قد طرحناه في الفترة السابقة أي في الفترة البرلمانية الربيعية، إلا أنه حصل هناك تطور فيما يتعلق بصناديق العمل.

لذلك، إذا سمحتم السيد الوزير، سأبقي على الشق الأول الذي توصلتم به في صيغته الأولى كسؤال، لكن أتمس منكم سعة الصدر لأنني سأضيف إلى هذا السؤال ما يتعلق بالتطور الأخير الذي عرفته صناديق العمل.

وكما تعلمون، السيد الوزير، فصناديق العمل تعتبر من المؤسسات التي تلعب دورا أساسيا في مجال الحماية الاجتماعية لما تقدمه من إيرادات ومن تعويضات، خاصة بالنسبة لضحايا حوادث الشغل وحوادث الأمراض المهنية.

ويلاحظ أيضا أن العديد من الأجراء يجهلون دور هذا الصندوق وأهميته، بل حتى وجوده، مما يعرضهم لضياح حقوقهم في غياب تحسيس الوزارة للعمال بهذه المؤسسة، إضافة إلى أنه تم مؤخرا تحريم، بل وأن العديد من الأجراء لم يتمكنوا من الحصول على تعويضاتهم بأثر رجعي كما كان عليه الشأن في السابق، والمحدد في خمس سنوات.

لذلك فيما يتعلق بهذا الشق الأول من السؤال نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي تنوون اتخاذها لإنصاف المتضررين؟

أما فيما يتعلق بالشق الثاني من السؤال فهو أنه تقرر مؤخرا إلحاق هاته الصناديق بالصندوق الوطني للتقاعد والتأمينات، ومما سيؤدي لا محالة إلى فقدان العديد من مكونات هاته المؤسسة لمناصب شغلهم، علما أن الصندوق الوطني للتقاعد والتأمينات قرر وأكد على أنه لا يمكن أن يقبل إلا ما يناهز 50 من الموظفين وأن الباقي وعددهم أكثر من 200 سيعرضون إلى نوع من الطرد التعسفي ولو حتى في إطار ما يصطلح عليه اليوم بالمغادرة الطوعية.

لذلك، نحن نسائلكم لماذا تم اختيار الصندوق الوطني للتقاعد والتأمينات بالضبط؟ وستكون لنا فرصة بناء على ردكم، السيد الوزير، سنعقب طبعاً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال.

السيد جمال أعغانى، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا للفريق الفيدرالي لطرحة لهذا السؤال، وأتفق معك حول آنية ما طرحتموه، ما كان في السؤال الأول، ولكن ما فيها حتى شي باس أن نتناقش على كل القضايا، حتى الآنية منها.

يجب فقط التذكير على أن هذه الصناديق تلعب واحد الدور - كما قلت- ديال الزيادة في الإيرادات والتعويض على حوادث الشغل والأمراض المهنية، وتلعب دورا منذ سنوات الأربعينات التي أحدثت فيها هذه الصناديق.

هذه الصناديق، وجوابا على الجزء الأول من سؤالكم اللي جاء هو ديال الفترة ديال 5 سنوات، هذا القانون المنظم هو الذي يقولها، ولكن من حق الضحايا التقدم أمام لجنة مختصة لرفع هاذيك الخمس سنوات، وبالتالي العديد من الضحايا كيتقدموا.

اليوم عدد المستفيدين من الضحايا ديال حوادث الشغل والأمراض المهنية في الزيادة في الإيرادات وغيرها، يبلغ تقريبا واحد 55 حتى ل 70 ألف ضحية ما بين الملفات الجاري التعويض ديالها أو ملفات مفتوحة من جديد، عاد تفتحت أمام أو صدرت فيها أحكام قضائية.

يجب التذكير هنا أن مجلسكم الموقر سنة 2007 في القانون المالي صادق على واحد الجانب بناء على مجموعة من التقارير ديال المجلس الأعلى للحسابات التي كانت قد قامت بعمل ديال المراقبة ديال هذه الصناديق، ولتجاوز الوضعية التي كانت سائدة آنذاك أوصت تقارير المجلس الأعلى للحسابات بضرورة اتخاذ واحد المجموعة من الإجراءات والتدابير على مستوى الموارد البشرية المتعاقدة أو الموظفين المتعاقدين العاملين بهذه الصناديق، والتي كان عددهم 460 متعاقد آنذاك، العمليات ديال المغادرة الطوعية، سواء المغادرة الطوعية الوطنية أو المغادرات التي تمت خلال سنة 2010 وسنوات سابقة، سمحت بمغادرة حوالي 90 متعاقد أو عامل بهذه الصناديق.

اليوم، لأن قلتم الطرد وكذا، ليس هناك، وأؤكد، لا طرد ولا شيء من هذا القبيل، هناك في مشروع القانون المالي المعروض ديال سنة 2011 اللي معروض على مجلسكم الموقر، والتي كيرجع إلى القانون المالي ديال 2007 اللي قال أن هذه الصناديق إما تمشي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو البحث على صيغة أخرى، في القانون المالي المعروض على مجلسكم الموقر خلال هذه الدورة، معروض أن هناك مشروع قانون يقضي بتحويل هذه الصناديق في التدبير الإداري والمالي ديالها إلى الصندوق الوطني للتأمين والتقاعد، وليس هناك لا 40 ولا 60.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

غير فقط أنا بغيت نذكر بواحد المسألة أساسية هو أنكم، السيد الوزير، تدبرون قطاعا اجتماعيا بامتياز، وأن صناديق العمل هي مرفق اجتماعي أيضا بامتياز، وأنا أتساءل أولا الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين بالمغرب هو يوجد في الرباط فقط، هذا من جهة.

من جهة ثانية، هذه أموال المنخرطين وما تيصخص المساس بها، وإلا ماذا يعني أنه تم اقتطاع ما يناهز 2 مليار ديال الدرهم من هذا الصندوق وتحويلها إلى الخزينة العامة، اعطيونا واحد التفسير لهذه المسألة، انتما راه عارفين هاذ الشي، السيد الوزير، ولماذا مثلا علاش متحولش للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، اللي على الأقل عندو على الصعيد الوطني واحد 65 مندوبية؟ وأنا راه متنديرش حملة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي باش تتفاهمو، أنا تنقول بأنه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على الأقل هذا واحد الصندوق كيدبر الملف ديال الحماية الاجتماعية بالمغرب.

جاوبونا علاش تم اختيار فقط هذا الصندوق ديال الصندوق الوطني للتقاعد والتأمينات؟ وأن هذه المسألة ديال تحويله للضمان الاجتماعي، هذا كان مطلب ديال النقابات، وفي إطار الحوار مع النقابات، ما فهمتش أنا علاش ما تمش التفاهم حول هذه المسألة؟

ثم سؤال آخر، ما هو مآل مشروع الإصلاح ديال النظام ديال التعويضات، والتي كان من المفروض أنه تدبرو شركة خاصة، والذي لازال أعتقد في رفوف الأمانة العامة منذ سنتين؟ وللأسف أن الأمانة العامة كان يصطلح عليها في السابق بثلاجة الحكومة وثلاجة المشاريع ديال القوانين.

لذلك أتمنى أن تجيبونا، السيد الوزير، بكل شفافية وإقناع الذين يمكن أن يتضرروا من هذا التحويل. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

غير بالنسبة لإصلاح قانون حوادث الشغل بالمغرب، يسعدني أن أخبر السيد المستشار ومجلسكم الموقر أن المجلس الوزاري الأخير صادق على مشروع قانون بإصلاح نظام حوادث الشغل بالمغرب، اللي كان هو نتيجة ديال جولات الحوار الاجتماعي، وسيعرض على مجلسكم في القريب العاجل.

أطمئن من خلالكم بأنه وقعت العديد من الأفاويل أن الحقوق ديال العاملين ستحفظ بمقتضى هذا الإجراء ديال مشروع القانون اللي معروض على مجلسكم الموقر خلال القانون المالي، وماشي حقوق العاملين فقط، حقوق العاملين وحقوق كذلك الضحايا.

اليوم حتى صناديق العمل هي ممركة في الرباط، وبالتالي الإجراءات ديالها تتم مع الضحايا اللي متعاملين معها، اليوم الإشكال اللي كاين بكل شفافية وموضوعية، هناك تقارير المجلس الأعلى للحسابات، ونحن مستعدون لتقاسمها معكم وسبق تقاسمها سابقا، لكن أي عملية وهذا هو الحرص اللي يمكن لي أن أؤكد عليه أمامكم، الحرص على ضمان الحقوق كاملة لكل العاملين وكذلك الضحايا إذا صادق مجلسكم على هاذ العملية ديال (le transfert) أو تكليف الصندوق الوطني للتأمين والتقاعد، اللي يجب الإشارة هو تابع لواحد الصندوق، واللي تلك الأموال اللي تكلمت عليها هي موضوعة تما، ما موضوعاش في وزارة التشغيل، الأموال ديال الناس اللي تتشارك موضوعة داخل هاذ الإدارة.

ففي هذا الصدد، نبغي نؤكد أن جميع الحقوق ستصان، وهناك لجنة مشتركة ما بين مصالح وزارة المالية ووزارة التشغيل والتكوين المهني، مجتمعين بانتظام على هاذ الجانب من أجل تصفية كل القضايا وضمان حقوق الجميع. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

موضوع السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني هو معاناة الشركات والمؤسسات المغربية مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، للمستشارين المحترمين السادة: فؤاد القادري، مصطفى القاسمي، مصطفى أبو الفراج، علي جغاوي، أحمد احمد.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

الأخت والإخوة المستشارين المحترمين،

لا يجادل اثنين في الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل النهوض بالتشغيل المنتج وتوسيع الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية وتوفير المناخ الاجتماعي السليم والمشجع على الاستثمار، وذلك باعتباره إحدى الركائز والمقومات السياسية الكفيلة بتقوية وتيرة الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا.

واعتبارا للدور الذي يلعبه قطاع الحماية الاجتماعية، سواء في تدعيم واستقرار علاقات الشغل أو في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

حيث أصبحت الضرورة تفرض اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات، لاسيما في مجالات الضمان الاجتماعي والتعاضدي والوقاية من حوادث الشغل والأمراض المهنية، علاوة على الإنكباب على إصلاح أنظمة التقاعد وغيرها من الإجراءات المصاحبة، مع دعم الشركات باعتبارها كطرف في هذه العملية، لأننا نجد العديد منها تعاني بشكل واضح من طول المساطر والعراقيل التي تواجهها مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

لنا نساءلكم، السيد الوزير، ما هي التدابير المستقبلية التي ستتخذها الوزارة من أجل تبسيط المساطر الإدارية لتقوية الشركات والمؤسسات للإسهام في الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي؟ واحتفظ، السيد الرئيس، بالوقت المتبقي للتعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، سنحتفظ لكم بوقتكم، تفضلوا السيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال.

جوابا، أتم أؤكد في سؤالكم على أهمية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في كل ما يخص جانب الحماية الاجتماعية للأجراء، هو اليوم ليس خصم للشركات بل هو جزء من السلم الاجتماعي، ولتدبير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المشرع عهد في المجلس الإداري بتمثيلية ثلاثية، تمثل الأجراء والمشغلين والحكومة، وبالتالي كل الإجراءات.

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي - كما في علمكم - وكان لمجلسكم دور مهم في هذا الجانب ديال الإصلاحات من خلال اللجنة اللي كتتمتق بها، منذ ذلك التاريخ دخل في تفعيل الإجراءات وتطبيق القانون واحترام القانون.

تسهيلا على المقاولات، وفي إطار التحديث ديال الصندوق، اليوم كاين واحد البوابة الكترونية اللي كنسهل للمؤسسات وللمقاولات التصريح بأجرائها، وما عندها حتى شي مشكل، هي اللي كنسميوه إلى اسمحتو "ألو، ضمانكم" اللي كنسهل التصريحات على المقاولات وبالتالي كتحل الإشكالات.

اليوم هذه الإجراءات التحديثية هي اللي سمحت، مثلا نعطي بالنسبة لضانكم، اليوم 21402 ديال المقاولات، اللي كتشغل أكثر من 900 ألف أجير وأجيرة يتم التصريح بهم أوتوماتيكيا، والبقية يتم التصريح بهم بالطرق اللي كانت كيف ما كيعرفوا (le bordereau)، اللي ككثير بعض المشاكل والصعوبات.

كذلك هذه الجهود التي بذلت، تعلق الأمر بإصلاح آلية المراقبة والتفتيش داخل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أدى، وعندنا بالملل الأرقام، انتقال عدد المصرح بهم من الأجراء بالمغرب من سنة

2006 أو 2007 من مليون و700 أو مليون و800 ألف، إلى اليوم 2 مليون و200 أجير وأجيرة.

أكد لازال المجهود، هاذي نهاية 2009، سنة 2010 نستهدف الوصول إلى 2 مليون و600 ألف، أكيد هناك صعوبات أو خلافات التي تقع في التقييم بالنسبة للمقاولات، بعض الخطرات في المراقبة، بعض الخطرات في كذا، إلى غير ذلك، في التأخيرات، إلى غير ذلك...

وما ننسأش أن التدخل ديال الدولة اللي كين خلال سنة 2009-2010 نتيجة تداعيات الأزمة اللي الدولة تحملت الاشتراكات ديال المقاولات المتضررة من الأزمة للتخفيف عليها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

فهذه جهود، أكيد يمكن تكون نزاعات أو منازعات ديال بعض المقاولات، هناك المساطر القانونية التي يتم اعتمادها في هذا الصدد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للأستاذ القادري في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد فؤاد القادري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، بكل موضوعية وبكل صدق لا نشكك في الاستعداد وفي المجهود، بل المجهودات الإصلاحية لكل من الوزارة والإدارة العامة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لا يمكن أن نتجاهل هذه المجهودات، ولا يمكن أن نبخسها قدرها، ولكنها تظل غير كافية، ولا تفي بالغرض المطلوب، وهذا ماشي تقديري الشخصي، بل هذا ما يقوله واقع الحال.

الصورة، السيد الوزير، ليست زاهية الألوان، وإن اجتهدنا في تلميعها، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كمؤسسة داخل دولة المؤسسات، يجب أن يلعب دوره كاملا وفق الوتيرة المتميزة والحركية الاستثنائية للاقتصاد الوطني، لا ينبغي أن يكون هذا الصندوق حجرة عثرة في طريق الركب التنموي.

الجميع، السيد الوزير المحترم، وخصوصا العاملون داخل قطاع الضمان الاجتماعي، يجب أن يدركوا بأن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ليس مجرد شعار أو عنوان أساسي لمسلسل الحماية الاجتماعية، وإنما هو أداة

تضمن التوازن بين جميع عناصر المعادلة داخل المقاولات، خصوصا منها المقاولات الصغرى والمتوسطة و الصغيرة جدا.

للأسف الشديد، ثقل وتعقيد المساطر وجيوب المقاومة التي تمثلها العقلية القديمة في مواجهة هذا الجيل الجديد من الكفاءات ومن النظم المعلوماتية، هذه العقلية التي لازالت تعتم في غيرها، غير عابئة بالمقاولة ولا برب المقاولة، هذه المقاولة التي أصبحت تكنوي بنار متعددة البؤر، ما عندهاش غير مشكل الضمان الاجتماعي، عندها مشكل الضرائب، عندها مشكل أسواق، عندها مشكل ضعف الرسملة، عندها مشكل انعدام التمويل، واللائحة طويلة، لائحة الإكراهات طويلة وطويلة جدا، يضيق بي المجال لخصرها ولذكرها.

والسيد رب المقاولة أصبح عنده انطباع وإحساس بأنه مستهدف، وأنه عاجز عن التفاعل مع محيطه، ودوركم، السيد الوزير، هو أن تشرحوها وباستمرار للمتدخلين أهمية وحساسية الدور الحيوي للمقاولة، دائما المقاولة الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، دورها الحيوي في تماسك وإنعاش الناتج الاقتصادي.

بصدق، السيد الوزير، عينا كسؤولين، أننا نقف عند رسم الإشكال، لا نتجاوزه، متحاشين العيوب والحديث عن العيوب والاختلالات، ما كنزلوش للتفاصيل والحيثيات، وملي كنتكلمو عن الإصلاح، كنتكلمو عليه كفلسفة وكلفظ غير موجه للاستهلاك المحلي، غادي ناخذ مثال، السيد الوزير المحترم، الحكومة أتم تشتكون داخل الحكومة من العجز المهول والخطير والمقلق في الميزان التجاري، وفي نفس الآن تقرون بأن الأفق الأمثل والحل الأكيد هو المقاولة عموما والمقاولة المصدرة على وجه الخصوص.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاحية شديدة، ماذا هيأتم لهذه المقاولة، من مناخ مناسب ومن ظروف مشجعة ومحفزة حتى تحي هذه المقاولة وتصبح قادرة على المساهمة في الإنتاج وقادرة على تنوع وتوسيع العرض التصديري؟

السيد الوزير، ماذا قدمنا لهذه المقاولة حتى تخلق الثروة وتحد من البطالة وتحد من اليأس ومن البؤس؟

بدون مبالغة، السيد الرئيس، مقاولاتنا الوطنية هي مقاولات قاصرة، مقاولات فاقدة للمناعة، هي مقاولات مخنوقة والجميع، السيد الوزير، يجب أن يستوعب ويدرك هذا الواقع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب عن تعقيب السيد المستشار.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار.

ويمكن تجنبا الفرصة داخل اللجنة للحدوث بشكل موسع، يجب التأكيد منذ تحملنا المسؤولية، وحتى في جولات الحوار الاجتماعي، وفي الملفات التي كنتلهاها، ليس كل المقاولات، أنا لا أفهم أن مقابلة تقتطع، هما أقلية ماشي كتر، تقتطع من الأجر ديال الأجير باش تؤدي الضمان الاجتماعي ومتأديش الضمان الاجتماعي، هنا مقبلش تقول بأنه حتى الصعوبات ديال المقاولات وكذا، لأنك لما اقتطعت، اقتطعت باش غادي تعطيه.

وكوجود حالات للأسف عديدة، غادي نعطيو واحد المثال، لما رفعنا من التعويضات العائلية من 150 درهم إلى 200 درهم، قرر المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ثلاثي التركيب، بثلاثة، بثلاثة الأطراف، قرر أنه الاستفادة من التعويضات العائلية، يجب أن يتم التصريح بالأجير على الأقل ب60% من الحد الأدنى للأجر.

في السابق كان اللي عندو 500 درهم، تصرح به ب 500 درهم عندو التعويضات العائلية، في إطار إذا ابغينا نسموه حتى واحد المنافسة، وضبط هاذيك المنافسة غير الشريفة اللي كابتة في بعض.. وتأهيل الاقتصاد الوطني، ما تبقاش مقابلة كتؤدي جميع الواجبات ديالها ومقابلة مكنتأديش، وكيشيو لنفس الأسواق، 53 ألف أجير اللي كان مصرح بهم ب500 درهم، بعد شهرين أصبح مصرح بهم بالحد الأدنى للأجر، يعني هذا جانب.

جانب آخر بالنسبة للمساعدة ديال المقاولات، أكيد كين إجراءات في القانون المالي الحالي، هناك إجراءات تطلعون عليها ديال تدابير ديال محاولة القطاع غير المهيكل أنه يدخل في القطاع المهيكل، كنعرفوا الآن المغرب عندنا رهان ديال التغطية الصحية اللي دخل في 2006، واللي كيدبرو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالنسبة لأجراء القطاع الخاص، نعطي مثال على الدور الاجتماعي: قرار ديال توسيع التغطية الصحية بالنسبة لأجراء القطاع الخاص، المنافع، أنا شفت مقاولات واتصلت بمقاولات ولفيت مقاولات تقول لك بأنه اليوم على الأقل بدينا كنعشرو أن الضمان الاجتماعي كيعاون لنا الأجراء ديالنا.

نعطي رقم بسيط، التغطية الصحية الإجبارية على المرض سنة 2009 صرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 600 وتقريبا شي 75 مليون درهم، سنة 2010 غادي يصرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كتعويضات عن ملفات المرض للأجراء بعد قرار توسيع التغطية الصحية مليار و600 مليون درهم، يعني المقابلة غادي تولي تشع أنها كين واحد ماشي (complément de salaire)، ولكن كين واحد الدور اجتماعي مواكب، أكيد صعوبات المقاولات المغربية كنعرفوها، كنعرفو التنافسية وكين صعوبات إلى غير ذلك، عديدة بحال اللي قلتو اللي يجب مواكبها للتأهيل ديالها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني دائما، وموضوعه عدم احترام الحد الأدنى للأجور، للمستشارين المحترمين السادة: عبد العزيز الغزالي، كافي الشراط، النعم ميارة، عبد السلام البار، خديجة الزوي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال، تفضل الأخ البار.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير،
الأخت الفاضلة المستشارة المحترمة،
إخواني المستشارين،

السيد الوزير، يلاحظ في هذه السنوات الأخيرة، وفي إطار الشركات عندما تساهم في الصفقات العمومية، تخفي ما يجب أن يؤدي للأجراء، فتشارك في هذه المناقصة وتستفيد من الصفقة على حساب مجموعة من الحقوق، خصوصا حقوق الأجراء.

فما هي الوسيلة التي تراها وزارتك، وأتم أدري مني بالموضوع، بحكم الجدية التي تتحلون بها للحد من هذا الاستهتار والرج على حساب الطبقة الشغيلة؟

شكرا، أحتفظ بالتعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، سأحتفظ لكم بوقتكم، تفضلوا السيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

السيد المستشار المحترم، في الواقع السؤال اللي طرحته كين واحد التسلسل مع السؤال السابق، لأن كل شيء في هذا الملف، وللتذكير أن هاذي من النقط اللي كانت حتى في جولات الحوار الاجتماعي، كنا نتحدث عليها، كيف الوصول إلى تطبيق القانون واحترام الحد الأدنى للأجر المضمون قانونا اللي تم الرفع منه ب 10% في سنة 2008-2009.

قمنا بناء على النقاش اللي كان في جولات الحوار الاجتماعي بإجراء، واللي دخل حيز التنفيذ منذ سنتين، وعمم السيد الوزير الأول المنشور على كافة الوزراء وكتاب الدولة والمندوبين السامين والمؤسسات العمومية، يدعوهم فيها - أي الأمرين بالصرف - إلى عدم الإفراغ على الكفالة المالية أو الضمان النهائي الذي يودعه الشخص الذي رست عليه الصفقة العمومية إلا

بعد التوفر على واحد الشهادة إدارية بناء على المادة 519 ديال مدونة الشغل.

وهذا سمح أنه قبل ما يسلم مندوب التشغيل، هو اللي كيسلم اليوم هاذ الشهادة للمقاولات، قبل ما كيسلم هاذيك باش تخرج على الكفالة المالية، حتى يتحقق أن هاذيك المقاول استوفت الشروط القانونية، ما كيتسألها لا دين على الأجراء ولا على ضمان اجتماعي ولا على شيء من هذا القبيل، فهذا إجراء من الإجراءات.

الإجراءات الأخرى، وهي تصب في سياق المواكبة، اللي غادي نتكلم عليه ديال واحد النسيج اقتصادي اللي عندنا في البلد، والإخوان تكلموا عليه في السابق السادة المستشارين، هي أطلقنا منذ بداية سنة 2010 واحد البرنامج اللي سميناه برنامج اللي كنيستهدفو منو التأهيل الاجتماعي ديال المقاولات أقل من 50 أجير، يعني كواكوبهم، والمقاولات اللي قبلت المواكبة كواكوبها مفتش الشغل، باش يجعلها أنها تحترم القوانين الجاري بها العمل، المقاولات اللي كيتطبق فيها القانون كما هو منصوص عليه.

يجب التأكيد هنا أننا في المغرب منخرطين اليوم في الوصول إلى هدف اللي كنيسموه "العمل اللائق" اللي نادى به مؤتمر منظمة العمل الدولية، وفي هذا السياق الحد الأدنى للأجر اللي كيسمح للأجير بالعيش، الحماية الاجتماعية وكذلك الوقاية من حوادث الشغل والأمراض المهنية وإلى جانب الحوار، هاذو آليات مهمة من آليات العمل اللائق.

أكد هنا يمكن نعطي إحصائيات ديال المراقبة اللي قام بها جهاز تفتيش الشغل بالنسبة لسنة 2010، عندنا ملاحظات وعندنا كذلك تحرير محاضر اللي بلغت واحد 545 محضر ضد مقاولات لا تحترم، ماشي فقط غير في الجانب ديال الحد الأدنى للأجير، جوانب أخرى متعلقة بالصحة أو السلامة المهنية أو عدم انتخاب مناديب الأجراء، إلى غير ذلك من هذا الجانب.

الملاحظات اللي سجلناها في المراقبة ديالنا ديال 2010، بلغت 21927 تتعلق بعدم احترام الحد الأدنى للأجير، ملاحظات لبعض المقاولات أو بعض النسيج الاقتصادي، خصوصا النسيج الاقتصادي الصغير. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بدوري أنه بالمجهودات التي ما فتئت وزارتم تقوم بها للحد من السطو على حقوق الأجير، غير أنني أفاجأ وباستمرار وكلما صادفت شركة بخصوص

الصفات العمومية، أجد نفسي مضطرا لأمارس حقي النقابي لأقول يجب احترام الحد الأدنى للأجور، يجب العمل على أن يكون العمل اللائق هو السائد في جميع المجالات.

وإذا تفحصنا الجماعات المحلية، وبالخصوص شركات النظافة، وأقصد هنا (Tec Med)، أقصد هنا (CGDMA)، هاتان الشركتان يتولى إدارتهما أجنب، والأجنب لا يحترمون إطلاقا النصوص القانونية للتشريع بخصوص مدونة الشغل.

السيد الوزير،

إنتي لا أشكك إطلاقا في الجهود التي تبذل على صعيد مندوبية الشغل، ولكن طلبي هنا، والفريق الاستقلالي جاء بهذا السؤال للمزيد من العناية، للمزيد من الحيلة حتى لا تهدر حقوق التشغيل، بالخصوص في هذا المجال ديال المقاولات التي ترتبط بالجماعات المحلية، هاذ المقاولات اللي كترتبط بمرافق عمومية.

وسوف لن أستثني هذا المجلس المقرر، فهذا المجلس به موظفون مأجورون لا يصلون إلى الحد الأدنى للأجور، وهذا ليس عيبا على المجلس أو على إدارة المجلس بقدر ما العيب في المقاولات التي فازت بالصفقة وتتنكر أو تأخذ الربح على ظهر التشغيل، فيجب أن نحتاط محمد المستطاع لنكون أوفياء لضميرنا وتلبية لنداء جلالة الملك محمد السادس نصره الله. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على تعقيب السيد المستشار.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

عندي واحد التعقيب بسيط اللي يمكن نؤكد فيه، أنا قلت بأن جهاز تفتيش الشغل يقوم بالدور الموكول له، الإجراء اللي قمنا به بإصدار منشور السيد الوزير الأول منذ تقريبا سنتين اللي ما كيسمحش بأن الكفالة المالية ما تاخذها المقاول إلا إلى أخذت واحد تبرة الذمة أو شهادة من مندوب التشغيل في الدائرة الترايية اللي قامت بها الصفقة، إلى غير ذلك.

لكن يبقى كذلك، وهذا دور جهاز تفتيش الشغل، الوزارة، الشركاء الاجتماعيين لهم دور، احنا كما راسلنا كوزارة التشغيل، راسلنا مجموع المراكز النقابية، وطلبنا منهم يوفونا بالشركات التي لا تحترم الحد الأدنى للأجير، ونتمنى أن توفينا بهذه المقاولات باش تقومو حتى احنا بدورنا.

إذا كانت هناك صعوبات داخل المقاولات، راه كايين هناك آليات ديال الحوار بشأنها مع إما الشريك الاجتماعي ويتوافقوا ويوجدوا حلول إذا كانت الظرفية، وكايين مواد مدونة الشغل كتقول...

لكن عدم احترام الحد الأدنى للجر القانوني يبقى بمقتضى القانون هو عمل غير قانوني وغير مشروع ويجرم وكتحرر فيه محاضر، فاحنا كتأملو أنه

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، وأعلن عن اختتام هذه الجلسة التي خصصت للأسئلة الشفوية، ومباشرة ننتقل لافتتاح الجلسة المخصصة للتشريع، ولهذا نطلب من السادة المستشارين الاحتفاظ بمقاعدكم للمشاركة في هذه الجلسة.

الشركاء الاجتماعيين ديالنا يعطيونا هاذ القوائم، ما نبغيش نقول أنه ما توصلتش ببزاف ديال الشركات رغم علمنا أنه كاين فعلا اللي لا يحترم، خصوصا بعض القطاعات اللي يلاه بدات تنشط في المغرب، قلت القطاعات ديال النظافة أوشي حاجة من هذا القبيل، أو بعض النوع من العمل اللي بدا ينتشر، وهذا يقتضي واحد المواكبة وواحد الملاءمة.

احنا باقيين كنشتغلو على مستوى خصوصا وكالات التشغيل المؤقتة من أجل جعلها، كنا في مقابلة واحدة ديال التشغيل المؤقت اللي معترفة بها وزارة التشغيل، اليوم وصلنا لواحد العدد ديال 20، وباقيين في إطار الحوار الاجتماعي راه هناك واحد اللجنة اللي كنتذاكرو فيها في هذا الجانب. وشكرا.